تُظهر الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة على الضاحية الجنوبية لبيروت سعيها لتطبيق «عقيدة الضاحية» التي ارساها قائد جيش الاحتلال الاسبق غادي ايزنكوت، وتتمحور حول تطبيق سياسة «الارض المحروقة». في المقابل، واصل حزب الله تصدّيه لتوغلات الاحتلال جنوبي لبنان

إسرائيل تطبّق «عقيدة الضاحية»

اشتباكات بين حزب الله والاحتلال جنوبي لبنان

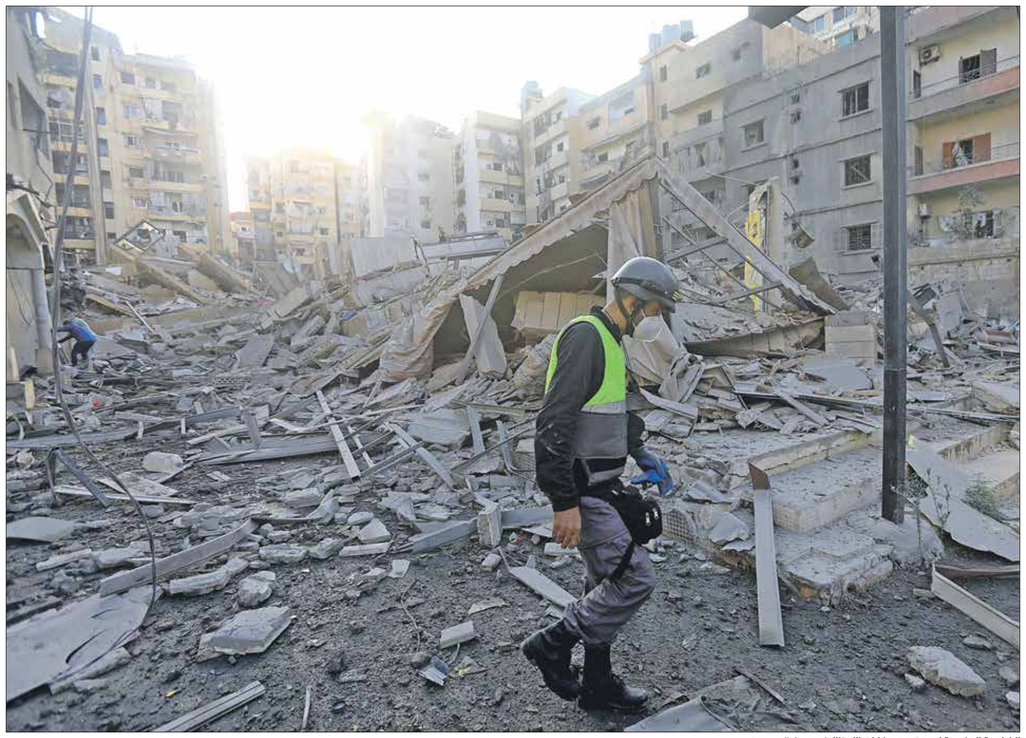
الضاحية الجنوبية لبيروت، بعد غارات الاحتلال امس (فرانس برس)

بيروت ـ **العربي الجديد**

شهد العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ ليل السبت الأحد تكثيف الاحتلال غاراته على الضاحية الجنوبية لبيروت بهدف تدميرها، بما يترجم «عقيدة الضاحية» التي وضعها قائد الجيش الإسرائيلي الأسبق غادي آيزنكوت في عام 2008 عندما كان يشغل منصب قائد للجبهة الشمالية في الجيش الإسرائيلي الذي استلمه في 2006 حتى 2011. وتتمحور العقيدة على استخدام القوة النارية الإسرائيلية بصورة غير متكافئة ضد العدو، والتدمير الكامل للبنى التحتية للقرى والبلدات المقاومة لجيش الاحتلال بهدف فصل هذه المناطق عن حاضنتها الشعبية. وتعني هذه العقيدة تدمير المنطقة المستهدفة عبر استخدام سياسة «الأرض المحروقة»، وجعلها غير صالحة للسكن. وهو ما تفعله الطائرات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة، خصوصاً أن المشاهد الواردة من المنطقة تُظهر دماراً هائلاً في المنشآت المدنية والصحية والمواصلات، وذلك وسط ادعاءات إسرائيلية عن «استهداف مستودعات أسلحة لحزب الله».

ويُعتبر القصف الذي تتعرض له الضاحية الجنوبية منذ بدء العدوان الإسرائيلي «الحملة الجوية الأكثر كثافة» في العالم خارج قطاع غزة في العقدين الماضيين، بحسب ما نقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية عن مجموعة مراقبة الصراع «إيروورز» (Airwars). وعلى مدار يومين، في 24 و25 سبتمبر/أيلول الماضي، قال الجيش الإسرائيلي إنه استخدم ألفي نوع من الذخائر ذخيرة ونفذ ثلاثة آلاف ضربة. وبالمقارنة، فإنه خلال الغزو الأميركي لأفغانستان بين عامي 2001 و2021، نفذت كيلومتراً في بعض الأحيان. مع العلم أن الضاحية أصبحت شبه فارغة من سكانها، الذين نزح معظمهم إلى أماكن أكثر أمناً شمال بيروت. ويُمكن وضع ما يقوم به جيش الاحتلال في سياق «عقيدة الضاحية» التي وضع أسسها قائد الجيش الإسرائيلي الأسبق غادي آيزنكوت في عام 2008 عندما كان يشغل منصب قائد للجبهة الشمالية في الجيش الإسرائيلي الذي استلمه في 2006 حتى 2011. وتتمحور العقيدة على استخدام القوة النارية الإسرائيلية بصورة غير متكافئة ضد العدو، والتدمير الكامل للبنى التحتية للقرى والبلدات المقاومة لجيش الاحتلال بهدف فصل هذه المناطق عن حاضنتها الشعبية. وتعني هذه العقيدة تدمير المنطقة المستهدفة عبر استخدام سياسة «الأرض المحروقة»، وجعلها غير صالحة للسكن. وهو ما تفعله الطائرات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة، خصوصاً أن المشاهد الواردة من المنطقة تُظهر دماراً هائلاً في المنشآت المدنية والصحية والمواصلات، وذلك وسط ادعاءات إسرائيلية عن «استهداف مستودعات أسلحة لحزب الله».

وتعتبر القصف الذي تتعرض له الضاحية الجنوبية منذ بدء العدوان الإسرائيلي «الحملة الجوية الأكثر كثافة» في العالم خارج قطاع غزة في العقدين الماضيين، بحسب ما نقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية عن مجموعة مراقبة الصراع «إيروورز» (Airwars). وعلى مدار يومين، في 24 و25 سبتمبر/أيلول الماضي، قال الجيش الإسرائيلي إنه استخدم ألفي نوع من الذخائر ذخيرة ونفذ ثلاثة آلاف ضربة. وبالمقارنة، فإنه خلال الغزو الأميركي لأفغانستان بين عامي 2001 و2021، نفذت إيل (تبعد أقل من خمسة كيلومترات عن الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)، أمس الأحد، فيما نشر جيش الاحتلال صوراً ومقاطع فيديو لعناصره مدعياً أنها من لبنان ومن دون تحديد في أي قرية. كما فجّر مسجد بلدة بارون المجاورة لعين إيل. ويسعى الجيش الإسرائيلي عملياً للسيطرة على عين إيل وبارون أولاً ثم مارون الراس ثانياً لمحاولة التقدم باتجاه مدينة بنت جبيل الملاصقة للقرى الثلاث، والوصول إلى طريق مواصلات أساسي في المنطقة الجنوبية. ويولي الاحتلال أهمية للسيطرة على بلدة مارون الراس نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، إذ ترتفع نحو 900 متر عن سطح البحر بما يتيح للمُسيطر عليها الإشراف على قرى الجوار. غير أن المحاولات الإسرائيلية للتقدم براً تصطدم بمقاومة حزب الله، الذي صدّ العديد من محاولات التوغل منذ أعلن في تل أبيب عن «مناورة برية محدودة» الاثنين الماضي. وفي السياق، كشف قيادي في حزب الله، عُرّف عنه بأنه «ضابط ميداني في غرفة عمليات المقاومة الإسلامية»، مساء السبت، أن الحزب أحصى سقوط «أكثر من 25 ضابطاً وجندياً في صفوف نخبة العدو، وإصابة أكثر من 130»، مشيراً إلى أن «هذه الأرقام اعترف العدو ببعضها والأيام القادمة ستكشف ما أخفاه عن جمهوره». وأضاف الضابط الميداني أنه مساء الجمعة، تم «رصد تحرك قرية، كما فجّر مسجد بلدة بارون المجاورة لعين إبل. ويسعى الجيش الإسرائيلي عملياً للسيطرة على عين إبل وبارون أولاً ثم مارون الراس ثانياً لمحاولة التقدم باتجاه مدينة بنت جبيل الملاصقة للقرى الثلاث، والوصول إلى طريق مواصلات أساسي في المنطقة الجنوبية. ويولي الاحتلال أهمية للسيطرة على بلدة مارون الراس نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، إذ ترتفع نحو 900 متر عن سطح البحر بما يتيح للمُسيطر عليها الإشراف على قرى الجوار. غير أن المحاولات الإسرائيلية للتقدم براً تصطدم بمقاومة حزب الله، الذي صدّ العديد من محاولات التوغل منذ أعلن في تل أبيب عن «مناورة برية محدودة» الاثنين الماضي. وفي السياق، كشف قيادي في حزب الله، عُرّف عنه بأنه «ضابط ميداني في غرفة عمليات المقاومة الإسلامية»، مساء السبت، أن الحزب أحصى سقوط «أكثر من 25 ضابطاً وجندياً

> نفّذ الاحتلال 3 آلاف ضربة في يومين وفقاً لـ «إيروورز»

> حزب الله يحصي مقتل 25 جندياً وضابطاً إسرائيلياً منذ بداية العدوان

الولايات المتحدة أقل من ثلاثة آلاف ضربة سنوياً، باستثناء السنة الأولى من الغزو، حيث تم تنفيذ حوالي 6500 ضربة، وفقاً لبيانات من «إيروورز» حللتها شبكة «سي أن أن» الأميركية.

وفي موازاة الهجوم المكثف لتدمير الضاحية، انتقلت المواجهات الحدودية بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي إلى مستوى جديد، بعد ورود تقارير عن وقوع اشتباكات مباشرة بين الجانبين على أطراف بلدة عين إبل (تبعد أقل من خمسة كيلومترات عن الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)، أمس الأحد، فيما نشر جيش الاحتلال صوراً ومقاطع فيديو لعناصره مدعياً أنها من لبنان ومن دون تحديد في أي قرية. كما فجّر مسجد بلدة بارون المجاورة لعين إبل. ويسعى الجيش الإسرائيلي عملياً للسيطرة على عين إبل وبارون أولاً ثم مارون الراس ثانياً لمحاولة التقدم باتجاه مدينة بنت جبيل الملاصقة للقرى الثلاث، والوصول إلى طريق مواصلات أساسي في المنطقة الجنوبية. ويولي الاحتلال أهمية للسيطرة على بلدة مارون الراس نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، إذ ترتفع نحو 900 متر عن سطح البحر بما يتيح للمُسيطر عليها الإشراف على قرى الجوار. غير أن المحاولات الإسرائيلية للتقدم براً تصطدم بمقاومة حزب الله، الذي صدّ العديد من محاولات التوغل منذ أعلن في تل أبيب عن «مناورة برية محدودة» الاثنين الماضي. وفي السياق، كشف قيادي في حزب الله، عُرّف عنه بأنه «ضابط ميداني في غرفة عمليات المقاومة الإسلامية»، مساء السبت، أن الحزب أحصى سقوط «أكثر من 25 ضابطاً وجندياً في صفوف نخبة العدو، وإصابة أكثر من 130»، مشيراً إلى أن «هذه الأرقام اعترف العدو ببعضها والأيام القادمة ستكشف ما أخفاه عن جمهوره». وأضاف الضابط الميداني أنه مساء الجمعة، تم «رصد تحرك قرية، كما فجّر مسجد بلدة بارون المجاورة لعين إبل. ويسعى الجيش الإسرائيلي عملياً للسيطرة على عين إبل وبارون أولاً ثم مارون الراس ثانياً لمحاولة التقدم باتجاه مدينة بنت جبيل الملاصقة للقرى الثلاث، والوصول إلى طريق مواصلات أساسي في المنطقة الجنوبية. ويولي الاحتلال أهمية للسيطرة على بلدة مارون الراس نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، إذ ترتفع نحو 900 متر عن سطح البحر بما يتيح للمُسيطر عليها الإشراف على قرى الجوار. غير أن المحاولات الإسرائيلية للتقدم براً تصطدم بمقاومة حزب الله، الذي صدّ العديد من محاولات التوغل منذ أعلن في تل أبيب عن «مناورة برية محدودة» الاثنين الماضي. وفي السياق، كشف قيادي في حزب الله، عُرّف عنه بأنه «ضابط ميداني في غرفة عمليات المقاومة الإسلامية»، مساء السبت، أن الحزب أحصى سقوط «أكثر من 25 ضابطاً وجندياً

قنابل من يورانيوم

أكدت نقابة الكيميائيين في لبنان، أمس الأحد، أن حجم الدمار واختراق المباني والأرض لعشرات الأمتار يؤكد أن اسرائيل استخدمت قنابل تحتوي على اليورانيوم المنضّب المحرم دولياً، محذرة من خطر الأصابة بالعديد من الأمراض جراء استنشاق غبار هذا القصف. وشدّدت النقابة في «بيان تحذيري هام جداً»، على أن «استخدام هذه الأنواع من الأسلحة، خصوصاً في العاصمة بيروت المكتظة بالسكان، يؤدي الى دمار هائل، كما أن غبارها يتسبب بالعديد من الأمراض»، مطالبة المجتمع الدولي بالدعوة لوقف العدوان على لبنان.

مع فلسطين المحتلة، وصولاً إلى حيفا والخضيرة. من جهته، كشف موقع صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زار قاعدة الفرقة 36 في منطقة الحدود اللبنانية، أمس الأحد، وشدد في كلمة على أن «جنودنا يفككون البنية التحتية التي أنشأها حزب الله لمهاجمة أراضينا». وكان نتنياهو قد ذكر في كلمة مصورة، مساء أول من أمس السبت، أن جيش الاحتلال غيّر موازين القوى في الشمال. وادعى أن الجيش الإسرائيلي دمر جزءاً كبيراً من منظومة صواريخ حزب الله. في هذه الأثناء، ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أمس الأحد، أن أكثر من مائة طفل استشهدوا في الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وأصيب 690 آخرون. كما أفادت وزارة الصحة اللبنانية، أمس، باستشهاد 23 شخصاً وجرح 93 آخرين في الاعتداءات الإسرائيلية، أول من أمس السبت، في محافظات الشمال وجبل لبنان والنبطية والجنوب والبقاع. وأمس، تسلّم وزير الصحة العامة قراس الأبيض، في مطار بيروت، شحنة مساعدات أدوية ومستلزمات طبية زنتها 25 طناً، مقدمة من «يونيسف»، بتمويل من الحكومة البريطانية. وكشف أن «هذه المساعدات هي الجزء الثالث من الشحنة التي تبلغ بمجملها 70 طناً من المساعدات»، مشيراً إلى أن عدد النازحين بلغ 1,2 مليون.

سياسياً، تلقى رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي اتصالاً من وزير الخارجية التركية هاكان فيدان، أمس الأحد، جرى خلاله البحث في الوضع الراهن في لبنان، لا سيما على الصعيد الإنساني وإغاثة النازحين من المناطق التي تتعرض للعدوان الإسرائيلي. وخلال الاتصال، جدد الوزير فيدان تأكيد استعداد تركيا لدعم لبنان في احتياجاته الإنسانية. كما استقبل ميقاتي المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، الذي أكد أن «المفوضية تدعم النازحين اللبنانيين بمواد طبية وسلع غذائية، كما ستساهم بالمساعدات النقدية لحوالي مئتي ألف شخص». ولفت إلى أنّ «المفوضية قامت بتوسيع شبكتها من المستشفيات في الجنوب والبقاع، ما يعزز الوصول إلى علاجات صحية حرجة من خلال اثنين وأربعين مستشفى». ورحّب ميقاتي بموقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمنع تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، مطالباً بـ«الضغط على إسرائيل للالتزام بوقف إطلاق النار وتطبيق القرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006) فوراً».

إلى ذلك، كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، أمس الأحد، تفاصيل أحاطت بمبادرة أميركية ـ فرنسية لإرساء هدنة من 21 يوماً بين حزب الله وإسرائيل في 25 سبتمبر الماضي. وذكرت الصحيفة أنه «بدا أن كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق انفراجة في صنع السلام في الشرق الأوسط، لتجنب حرب شاملة تورط المنطقة». وتطرقت إلى أن إسرائيل وافقت على المبادرة، بحسب المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين، غير أنه في 27 سبتمبر الماضي، «قبل أن يتمكن الدبلوماسيون من وضع اقتراح مفصل لوقف إطلاق النار، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الأمم المتحدة أن إسرائيل يجب أن تهزم حزب الله في لبنان»، وبعد دقائق من كلمة نتنياهو، اغتيل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بغارات إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت. وأجرت «نيويورك تايمز» مقابلات مع تسعة مسؤولين لديهم معرفة مباشرة بالمحادثات، وأفادوا بأن «التقدم نحو وقف إطلاق النار كان أبعد مما كان معروفاً من قبل، لكنه توقف فجأة عندما قتلت إسرائيل نصر الله». وقال مسؤول إسرائيلي كبير للصحيفة، تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، إن «إسرائيل شاركت في محادثات أولية حول وقف محتمل لإطلاق النار، لكنها لم تتوقع التوصل إلى هدنة خلال زيارة نتنياهو إلى نيويورك». وبحسب الصحيفة، فإن مسؤولين من الأمم المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة بذلوا ما وُصف بـ«الجهد الهائل» للتفاوض على وقف مؤقت لإطلاق النار. وأجرى كبار المسؤولين من البيت الأبيض وإسرائيل محادثة أولية في 23 سبتمبر الماضي، ثم تولى هوكشتاين زمام المبادرة، مؤكداً للمسؤولين اللبنانيين أنه إذا تمكنوا من تأمين موافقة حزب الله، فإنه سيفعل الشيء نفسه مع إسرائيل، وفقاً لما كشف مسؤول لبناني ودبلوماسي مقيم في بيروت ومسؤول أميركي كبير لـ«نيويورك تايمز».

ودعا الاقتراح إلى وقف القتال مدة 21 يوماً للسماح للدبلوماسية بالتوصل إلى هدنة طويلة الأمد. وبموجب الخطة، كان حزب الله سينقل مقاتليه وأسلحته خارج المنطقة الحدودية، وهو مطلب إسرائيلي رئيسي. وكان نصر الله قد أكد مراراً أن حزب الله لن يتوقف عن إطلاق النار على إسرائيل إلا عندما تتوقف إسرائيل عن مهاجمة غزة. لذلك دعا الاقتراح أيضاً إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. وقال مسؤولون مشاركون في المحادثات، لـ«نيويورك تايمز»، إنه جرى تضمين ذلك لتسهيل قبول نصر الله الاتفاق. وتعامل هوكشتاين مع مكتب نتنياهو في تل أبيب، ومع رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري في بيروت.

ارجاء بدء العام الدراسي في لبنان

أعلن وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عباس الحلبي، أمس الأحد، تحديد بدء العام الدراسي في المدارس والثانويات والمهنيات الرسمية في 4 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وذلك بعد استكمال الاستعدادات للمباشرة بالتدريس حضورياً أو من بعد أو مدمجاً تنفيذاً لخطة وزارة التربية. وأضاف الحلبي في مؤتمر صحافي، أنه تقت الإجازة للمدارس الخاصة التعليم من بعد بحسب إمكاناتها المتاحة. وقال «نظراً إلى أن عدداً من المدارس الخاصة أبلغ أولياء الأمور أن الدراسة ستستأنف بدءاً من (اليوم) الاثنين، منها تكون حضورية أو مدمجة، فإننا ندعو إداراتها إلى إدراك مخاطر الحرب، ونطلب منها الحصول على موافقة لجان الأهل وتوقيع تعهّد وفاقاً لنموذج تعدّه الوزارة لكي يكون قرار التدريس الحضوري على كامل مسؤولية من قرّره». في المقابل، كشف المدير العام لوزارة التربية عماد الأشقر، لوكالة فرانس برس، أن «هناك 1,25 مليون طالب في كافة مدارس لبنان من الحضانة إلى الصف الثالث الثانوي... 40% منهم تم تهجيرهم».

(العربي الجديد، فرانس برس)

بابا الفاتيكان يدعو لوقف النار

دعا بابا الفاتيكان فرنسيس (الصورة)، أمس الأحد، إلى «وقف فوري لإطلاق النار» في الشرق الأوسط و«إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس»، وذلك عشية الذكرى السنوية الأولى لعملية «طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على غزة. وقال البابا «غرق الشرق الأوسط في معاناة خطيرة بشكل متزايد، مع استمرار الأعمال العسكرية المدمرة في ضرب السكان الفلسطينيين»، مؤكداً أن «هؤلاء هم أساساً مدنيون أبرياء، أشخاص يجب أن يحصلوا على المساعدات الإنسانية اللازمة». وتابع «أطالب بوقف فوري لإطلاق النار على جميع الجبهات، بما فيها الجبهة اللبنانية».

(فرانس برس)

تهديدات إيرانية وإسرائيلية بضربات متبادلة

تستعد إيران وإسرائيل، على ما يبدو، لسلسلة من الضربات المتبادلة، في ظل تحذيرات لطهران من مصير مماثل لغزة وبيروت

حيفا ـ **نايف زيداني**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعدما اتخذت إسرائيل قرارها بتوجيه ضربة لإيران رداً على الهجوم الصاروخي الذي نفذته الأخيرة يوم الثلاثاء الماضي وركز على أهداف عسكرية إسرائيلية، تستمر المناقشات سواء داخل إسرائيل أو بينها وبين الإدارة الأميركية حول طبيعة الهجوم وتوقيته، مع الأخذ بالحسبان احتمال توسّع المواجهة إلى حرب أوسع في المنطقة في جانب المؤشرات التي تفيد بأن المرحلة المقبلة ستشهد «سلسلة جولات قتالية وضربات متبادلة» بين إيران وإسرائيل بمدى زمني مفتوح. وفيما حذر وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إيران أمس الأحد من أنها قد تتعرّض لدمار يشبه ما يحصل في غزة وبيروت في حال الحقّت الأذى بإسرائيل، كان قائد القيادة المركزية الأميركية، الجنرال مايكل كوريلا، يجري منذ مساء أول من أمس السبت مباحثات مع المسؤولين الإسرائيليين تحديداً وزير الأمن يوآف غالانت ورئيس الأركان هرتسي هاليفي تهدف لعرض موقف الجانب الأميركي والمساعدة في صياغة القرار، لا سيما مع الرفض الأميركي العلني على الأقل لضرب منشآت نووية أو نفطية إيرانية.

وفي مؤشر على توقع إيران ضربة وشيكة، نقلت وكالة مهر نيوز الإيرانية أمس الأحد، عن متحدث باسم منظمة الطيران المدني، قوله إنه ألغيت جميع الرحلات الجوية في المطارات الإيرانية، بدءاً من الساعة 9 ليل أمس بتوقيت طهران، وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم الاثنين.

في المقابل، أكد مسؤول عسكري إيراني لوكالة تسنيم الإيرانية المحافظة، أمس الأحد، أن «خطة الرد اللازم» على الرد الإسرائيلي المحتمل على هجمات إيران الأخيرة «جاهزة بالكامل»، مضيفاً أنه «لن يكون هناك أي تردد في تنفيذ الضربة الإيرانية المتبادلة». وأوضح المصدر الإيراني الذي لم يكشف عن هويته، أن الخطة الإيرانية حددت عدة ضربات «سيتم اتخاذ القرار فوراً بشأن أي منها بشكل يتناسب مع طبيعة هذا الصهاينة»، مؤكداً أن طهران لديها بنك أهداف إسرائيلية متعددة و«أثبتت عملية الوعد الصادق 2 (القصف الذي استهدف إسرائيل الثلاثاء الماضي)، أنه بإمكاننا ضرب أي نقطة إن أردنا وتسويته بالتراب». وسبق أن ذكرت مصادر إيرانية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن القوات المسلحة الإيرانية أعدت خطة لتنفيذ «عدة جولات متلاحقة» من الهجمات الأخرى «الأكثر كثافة وشدة» في حال ردّ إسرائيل على هجوم الثلاثاء، مشيرة إلى اتخاذ «إجراءات وتدابير صارمة» في مقرات حساسة، تحسباً لأي رد و«لن يتأخر الرد الواسع» على أي اعتداء إسرائيلي. وفيما استبعدت المصادر توجه الأوضاع نحو حرب، أكدت أن إيران وجهت عبر قنوات عدة «تحذيرات كافية لأطراف دولية وإقليمية بأن أي تدخل لصالح الكيان الصهيوني سيشعل المنطقة». وبرز أمس منح المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي وسام الفتح العسكري لقائد قوات الجوفضائية للحرس الثوري العميد أمير علي حاجي زادة الذي أشرف على عملية «الوعد الصادق 2» مساء الثلاثاء الماضي، وإطلاق قرابة 200 صاروخ بالبستي وفرط صوتي نحو أهداف عسكرية وأمنية إسرائيلية. وذكر التلفزيون الإيراني أن منح الوسام لحاجي زادة جاء لتنفيذ العملية «المشرفة». يذكر أن وسام الفتح في القوات المسلحة الإيرانية يرمز إلى تنفيذ «عمليات مظفرة». وقاد حاجي زادة، عمليتي «الوعد الصادق 1» رداً على استهداف السفارة الإيرانية في دمشق ومقتل سبعة جنرالات إيرانيين، و«الوعد الصادق 2» رداً على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو/ تموز الماضي، واغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، ومسؤول ملف لبنان في الحرس الثوري العميد عباس نيلفروشان في 27 سبتمبر/أيلول الماضي.

في هذه الأثناء، يسود توافق كامل بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل حول ضرورة الرد على إيران. وأكد مسؤولون إسرائيليون أبرزهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اتخاذ قرار بضرب إيران في أكثر من مناسبة خلال الأيام الأخيرة، منها بيان صدر لدى المجلس الأمني، اعتبر فيه أن «إيران تقف وراء كل التهديدات الموجهة ضد إسرائيل، وقد أطلقت علينا مئات الصواريخ، في واحدة من أكبر الهجمات في التاريخ»، مشدداً على أن «من واجب إسرائيل ومن حقها الدفاع عن نفسها، وهذه هي الطريقة التي سنفعل بها ذلك». وأضاف: «كل الهجمات من غزة ولبنان واليمن وسورية والعراق تقف خلفها إيران وسنضع حداً لذلك... لقد هاجمتنا مرتين بمئات الصواريخ البالستية، ولن نقبل هذه الهجمات». وتابع «سنواجه كل التهديدات الإيرانية».

من جهته، قال غالانت في بيان أمس إن الإيرانيين لم يمسوا قدرات سلاح الجو الإسرائيلي في الهجوم الأخير، مشدداً على أنه «لم تتضرر أي طائرة ولم يتم إخراج أي سرب عن الخدمة». وأضاف: «من يعتقد أن مجرد محاولة الحاق الأذى بنا سنمتنعا عن اتخاذ أي إجراء، فعليه أن ينظر إلى (إيجاراتنا) في غزة وبيروت».

في غضون ذلك، تستمر المناقشات الإسرائيلية حول طبيعة الهجوم وتوقيته. ونقلت القناة 12 العبرية، أمس الأحد، عن مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية لم تسمّهم، أن «على إسرائيل تقليل التصريحات في هذا الشأن». وفيما أشاروا إلى أن «الأمر الواضح هو أن إسرائيل سوف تتحرك في الوقت المناسب، وفي اللحظة الأفضل لها»، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أن ثمة مسؤولين إسرائيليين يرون فرصة لضرب المنشآت النووية الإيرانية. وبحسب القناة 12، تطرح إسرائيل في مناقشاتها العديد من الأفكار من بينها مهاجمة أهداف اقتصادية مهمّة، مثل منشآت النفط أو الغاز، والمجمع الرئاسي، ومجمع المرشد الإيراني ومقر الحرس الثوري في طهران. وأضافت أن الجيش الإسرائيلي لديه قدرة على ضرب رموز للدولة والحكم، وأهداف عسكرية ذات رمزية، مثل قاعدة الصواريخ التي انطلقت منها الصواريخ في الهجوم الأخير على إسرائيل. وبحسب مراسل ومحلل الشؤون العسكرية في القناة نير دفوري، فإنه من المتوقع أن تكون للعملية التي تخطط لها إسرائيل عواقب كبيرة، الأمر الذي يتطلب، عدا عن التنسيق مع الولايات المتحدة، تعاوناً من الدول المجاورة أيضاً، سواء على مستوى الهجوم نفسه أو بشأن الرد الإيراني الإضافي المتوقع على الهجوم الاسرائيلي، إذا حدث. كما يرى أن «حلقة النار التي بنتها إيران على مر السنين تتآكل، وهذه فرصة لإسرائيل لإحداث تغيير في الواقع الأمني، لم يكن موجوداً منذ سنوات عديدة». ونقلت القناة 12 عن مسؤول أمني إسرائيلي مطلع على تفاصيل الهجوم قوله إن «سلسلة الضربات بين إسرائيل وإيران لن تكون مكثفة زمنياً، وعلى ما يبدو أنهم سيردون على ما سنفعله، لكنهم سيأخذون وقتهم، مثلما فعلوا في الماضي. وهذه ستكون سلسلة جولات قتالية وضربات متبادلة».

وفي السياق، ذكرت صحيفة «هآرتس»، أن الاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة، هي بهدف تقييد الهجوم الإسرائيلي ومنع التدهور إلى حرب إقليمية («رغم أن الحرب الإسرائيلية ـ الإيرانية الأولى تدور هنا»)، وأن «الأميركيين نقلوا رسائل إلى إسرائيل ضد مهاجمة منشآت نووية».

وفي سياق متصل، نقلت القناة عن رونين بيرغمان، الصحافي في صحيفتي نيويورك تايمز ويديعوت أحرونوت، إشارته إلى فهم إسرائيل بأنها «ستكون وحدها»، إذ إنه من الواضح في الوقت الحالي أن إدارة جو بايدن ليست في ذلك المكان». كما ذكر أن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن قال لنظيره الإسرائيلي يوآف غالانت إنه «بالنسبة لنا هذا إعلان حرب ونحتاج إلى موافقة الكونغرس». وعلى الرغم من إشارة صحيفة يديعوت أحرونوت إلى أن «الحرب الإقليمية ليست جزءاً من أهداف الحرب كما حددتها الحكومة» الإسرائيلية، فإنها لفتت إلى وجود مسؤولين في إسرائيل، يعتقدون أنه («رغم المعارضة الأميركية وأسبابها المحددة (الحملة الانتخابية في المقام الأول)، فإن هذه لحظة تاريخية. إذا لم تعمل إسرائيل مع الأميركيين الآن، حاملين أعلاماً فلسطينية ولبنانية ومغربية.

احتجاجات في طهران بعد اغتيال نصر الله، 3 أكتوبر الحالي (ماجد سعيدي/Getty)

هاريس تذكّر تل أبيب بدور واشنطن

اعتبرت كامالا هاريس (الصورة)، نائبة الرئيس الأميركي، المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأميركية، أمس الأحد، أن «مساعداتنا لإسرائيل سمحت لها بالدفاع عن نفسها ضد 200 صاروخ بالستي من إيران»، في إشارة الى الهجوم الإيراني على إسرائيل، الثلاثاء الماضي. وأضافت هاريس في تصريحات صحافية أنه «يجب بذل كل ما في وسعنا لمساعدة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد تهديدات حماس وحزب الله وإيران، ونسعى مع قيادة إسرائيل لإنهاء الحرب».

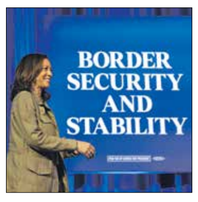

مسيرة تضامنية مع غزة ولبنان في الرباط

تظاهر الآلاف المغاربة، أمس الأحد، في مسيرة حاشدة بقلب العاصمة الرباط، دعماً لغزة ولبنان والمقاومة، وتنديداً بجرائم الاحتلال الإسرائيلي، ورفضاً للتطبيع، في الذكرى السنوية الأولى لانطلاق معركة «طوفان الأقصى». وسار الآلاف المتظاهرين الذين أتوا من مناطق مختلفة من المغرب، من باب الأحد التاريخي إلى شارع محمد الخامس في وسط العاصمة تحت شعار «طوفان الأقصى حتى تحرير فلسطين وإسقاط التطبيع. وفاء للمقاومة والشهداء»، بدعوة من «مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين» (تضم تمثيليات مختلف الأحزاب المغربية وحركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية) و«الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع (مكونة من أحزاب يسارية وجماعة العدل والإحسان الإسلامية المعارضة)»، ورفعوا لافتات كتب عليها «أمة قادتها شهداء ستنتصر» و«من القدس إلى بيروت المقاومة لن تموت». وأطلق المنظمون اسم «مسيرة الرباط الكبرى» بالنظر إلى حجم المشاركة اللافت، حاملين أعلاماً فلسطينية ولبنانية ومغربية.

(العربي الجديد)

الحدث

يواصل الاحتلال عدوانه على غزة بعد عام من عملية طوفان الأقصى، وشن، أمس الأحد، عملية عسكرية جديدة في شمال القطاع بالتوازي مع قصف على مناطق مختلفة أوقع عشرات الضحايا، لترتفع إلى نحو 140 ألفاً أعداد الشهداء والجرحى في القطاع

توغل شماليّ غزة

معارك ضارية وإطلاق صواريخ من القطاع

غزيون يفرون من هجوم الجيش الإسرائيلي، أمس (حمزة فريفع/الأناضول)

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**
حيفا ـ **نايف زيداني**

نحو 140 ألفاً بين شهيد ومصاب لم يكفوا حرب الإبادة على غزة بعد عام على بدئها في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بل إنه يواصل التهجير والجرائم بحق المدنيين مستفيداً من غطاء أميركي يمنع عنه المحاسبة، ليُطلق من جديد، خلال الساعات الماضية، عدواناً جديداً على شمال القطاع، بعد تهجير مناطق من الوسط، بحجة وجود نشاط للمقاومة الفلسطينية في هذه المناطق. لكن على الرغم من مرور عام على هذه الحرب، لا يزال الاحتلال يواجه مقاومة في القطاع، ويتعرض لإطلاق صواريخ على مستوطناته، ليكشف ذلك زيف ادعاءاته بالنجاح في تفكيك حركة حماس والقضاء على قدراتها.

وبعد ليلة قاسية وصعبة، استيقظ أهالي شمالي قطاع غزة، أمس الأحد، ليجدوا قوات الاحتلال توغلت بالياتها العسكرية في مناطقتين سكنيتين شرقي مخيم جباليا وغربيه، مع إلقاء طائراته منشورات من الجو تدعو سكان مناطق الشمال إلى الإخلاء باتجاه منطقة المواصي جنوبي القطاع. وطوال ليل السبت ـ الأحد، شن الطيران الحربي والمُسيّر عشرات الضربات الجوية باتجاه منازل المواطنين والمناطق الفاصلة بين مخيم جباليا ومنطقة جباليا البلد، واستهدفت طائرات «كواد كايتر» (ذات المراوح الأربع المتحركين من صحافيين وطواقم طبية ودفاع مدني. واستقبلت المستشفيات طوال الليل عشرات الشهداء والجرحى. وتحت ستار القصف الجوي والبري العنيف، توغلت قوات من جيش الاحتلال إلى مناطق السلاطين والعامودي والتوام إلى الغرب من شمال القطاع، وأطراف مخيم جباليا وخلف مدارس الإيواء شرقي المخيم، في عملية لم يعلن الاحتلال انطلاقها قبل بدئها كما جرى في الأوقات السابقة. وحاصرت قوات الاحتلال عشرات المنازل، وسيطرت بالقوة الجوية على المناطق ومنعت السكان من إخلاء منازلهم والنزوح. وفي وقت لاحق، أعلن متحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنّ «الفرقة 162 بدأت الليلة الماضية (السبت) عملياتها للقضاء على بنية تحتية مسلحة في منطقة جباليا بعد ورود معلومات استخبارية مسبقة، وبعد تقييم وضع مستمر وأعمال القوات في الميدان التي دلت على وجود مخربين وبنى إرهابية في المنطقة إلى جانب محاولات لترميم بنى إرهابية من قبل حماس».

مجزرتان جديدتان سقط فيهما 26 شهيداً وأصيب العشرات

الاحتلال يعزز قواته في المناطق الجنوبية القريبة من غزة

وبالتزامن مع القصف الجوي والمدفعي، ألقى جيش الاحتلال منشورات تدعو السكان للإخلاء، ونشر في الوقت نفسه على وسائل التواصل بياناً موسعاً للجيش، يتحدث عن مزاعمه المتكررة بأنّ «حماس الإرهابية تواصل محاولاتها ترسيخ بنيتها الإرهابية في منطقتكم مستغلة السكان والمأوى والمنشآت الصحية درعاً بشرياً.» وقال جيش الاحتلال في المنشورات والبيان إنه فتح طريقي الرشيد البحري غرباً وصلاح الدين شرقاً لمرور الراغبين في الإخلاء باتجاه ما يسميه المنطقة الإنسانية في المواصي. وتعقيباً على إنذار الجيش لسكان شمال القطاع بإخلاء منازلهم، قالت وزارة الداخلية في غزة إن ادعاءات الجيش الإسرائيلي بوجود مناطق آمنة جنوبي القطاع كاذبة، مشيرة إلى أن جميع محافظات القطاع من دون استثناء تتعرض للاستهداف بما في ذلك خيام النازحين.

وكانت ساعات ليل السبت قاسية وصعبة على سكان الشمال، بعد فترة هدوء نسبية عاشتها المنطقة التي كانت واحدة من أسوأ المناطق التي شهدت عدواناً برياً في القطاع. واستهدف جيش الاحتلال عبر الطيران الحربي والمروحي والمُسيّر والمدفعية، وبشكل مركز، مناطق مختلفة من شمال غزة، منها مخيم جباليا وبلدة جباليا البلد وبيت لاهيا والمناطق الغربية من المحافظة الشمالية. وشن الطيران الحربي نحو أربع موجات من القصف العنيف على مناطق مختلفة من شمال غزة، في ما يعرف محلياً بأسوأ الأحزمة النارية، وبالتزامن، كانت الطائرات المسيّرة تطلق القنابل والرصاص الحي على المناطق المستهدفة. واستشهد عشرة على الأقل بقصف لمنزل في بلدة جباليا البلد، فيما استشهدت سيدة ورجل بقصف شقتين سكنيتين في وسط جباليا. وفي منطقة بئر النعجة غربي جباليا، استهدف الطيران الحربي منزلاً ما أدى إلى استشهاد نحو عشرة وإصابة العديد من الفلسطينيين. وقام جيش الاحتلال بنشر قناصة في مناطق التوغلات شرقي وشمال غربي قطاع غزة، واستهداف المواطنين.

في المقابل، قالت فصائل المقاومة الفلسطينية إنها تتصدى للاجتياح الإسرائيلي شمالي غزة. وأعلنت «سرايا القدس» في منشور عبر منصة تليغرام: «استهدفنا بقذيفتي تي بي جي غرفة قيادة وتحكم تابعة لجيش العدو الإسرائيلي المتوغل بمخيم جباليا». وأضافت: «قنصنا بالاشتراك مع كتائب القسام جندياً إسرائيلياً شرق بلدة بيت حانون شمالي قطاع غزة». فيما قالت «كتائب القسام» عبر «تليغرام»: «نخوض معارك ضارية مع قوات العدو الصهيوني في محاور التوغل شمالي قطاع غزة». كما أكدت كتائب أبو علي مصطفى، الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنها تخوض «معارك ضارية رفقة فصائل المقاومة مع قوات العدو في محاور التوغل شمالي قطاع غزة». من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، مقتل جندي أصيب في وقت سابق، وإصابة جنديين آخرين وضابط بجروح «خطيرة» في معارك شمالي غزة أمس.

وفي وسط غزة الذي وجّه الاحتلال أول من أمس السبت إنذارات لإخلاء مناطق واسعة منه، كان جيش الاحتلال يرتكب مجزرتين جديدتين سقط فيهما 26 شهيداً وأصيب العشرات. وقصف جيش الاحتلال مسجد شهداء الأقصى الملاصق لمستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، ومدرسة ابن رشد في الزوايدة. وأفادت وزارة الصحة في غزة بأن حصيلة ما وصل إلى المستشفيات نتيجة الاستهدافين «هي 26 شهيداً وعشرات الإصابات». وادعى جيش الاحتلال في بيان أنه «نفذ ضربة دقيقة على إرهابيين من حماس» كانوا يعملون داخل مراكز للقيادة والتحكم في مدرسة ابن رشد ومسجد شهداء الأقصى». لكن إمام المسجد، ويدعى أحمد، قال إن «المسجد شيّد قبل عشرين سنة... والناس نازحون، فيش أي حاجة (يقصد أنّ ادعاءات الاحتلال باطلة)».

من جهته، قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن «هاتين المجزرتين الوحشيتين تأتيان بعد سلسلة من المجازر ارتكبها جيش الاحتلال بقصفه 27 منزلاً ومدرسة ومركز نزوح في مختلف محافظات قطاع غزة خلال الـ48 ساعة الماضية، حيث أدى هذا القصف الغطيع المتواصل إلى ارتقاء عشرات الشهداء والجرحى». وأعلنت وزارة الصحة في القطاع، أمس، ارتفاع حصيلة الحرب إلى 41 ألفاً و870 شهيداً و97 ألفاً و166 مصاباً منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأضافت في تقريرها الإحصائي أن الاحتلال ارتكب ثلاث مجازر خلال 24 ساعة، وصل منها إلى المستشفيات 45 شهيداً و256 مصاباً.

في غضون ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، رصد إطلاق صواريخ من شمال غزة. وأوضح متحدث باسم الجيش أنه «تم رصد عدة قذائف صاروخية أطلقت من شمال غزة باتجاه الأراضي الإسرائيلية، وتم اعتراض قذيفة واحدة، في حين سقطت القذائف الأخرى في مناطق مفتوحة». وكان جيش الاحتلال قد عزز قواته في المناطق الجنوبية القريبة من غزة عشية الذكرى الأولى لعملية «طوفان الأقصى». وحصلت قيادة المنطقة الجنوبية من هيئة الأركان العامة على قوات كبيرة في إطار التعزيزات الدفاعية، خشية حدوث عمليات ضد أهداف إسرائيلية، كما جرى تعزيز الإجراءات الأمنية، بالتنسيق مع السلطات المحلية، من أجل إتاحة تنظيم المراسم المخطط لها في هذه الذكرى. في غضون ذلك، نقلت صحيفة هآرتس العبرية، أمس الأحد، عن مسؤولين إسرائيليين، لم تسمّهم، قولهم إن إسرائيل تفحص إمكانية التوصل إلى صفقة تتضمن خروج رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار وكبار مسؤولي الحركة الذين لا يزالون في غزة إلى السودان، كجزء من خطة تسمح بإنهاء حكم حماس في القطاع واستعادة المحتجزين الإسرائيليين.

استهداف «أونروا»

صادقت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أمس الأحد، على مشروع قانون لحظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في إسرائيل. وتعني المصادقة إحالة المشروع إلى التصويت بالقراءة الثانية والثالثة في الهيئة العامة للكنيست ليصبح نافذاً. ووفق مشروع القانون، سيتم إلغاء اتفاقية عام 1967 التي سمحت لـ«أونروا» بالعمل في إسرائيل، ومن ثم ستتوقف أنشطة الوكالة فيها، وسيتوقف منح تأشيرات دبلوماسية لموظفي الوكالة.

متابعة

مقتل مجندة إسرائيلية وإصابة 10 في عملية ببئر السبع

أدت عملية إطلاق نار في بئر السبع بالنقب، أمس الأحد، إلى مقتل مجندة إسرائيلية وإصابة عشرة آخرين، وسط مخاوف إسرائيلية من عمليات في ذكرى 7 أكتوبر

حيفا ـ **العربي الجديد**

قُتلت مجنّدة في الشرطة الإسرائيلية، وأصيب عشرة إسرائيليون آخرون على الأقل، في عملية إطلاق نار بمحطة الحافلات المركزية في بئر السبع بالنقب، فيما أعلنت الشرطة الإسرائيلية «تحييد» المنفّذ الذي استشهد في موقع العملية. وتضاربت المعلومات حول كيفية حصول العملية، فقد أفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن المنفذ وصل بواسطة حافلة إلى المحطة المركزية في بئر السبع، ونفذ العملية مستهدفاً عناصر قوات الأمن بما في ذلك عملية مزدوجة بواسطة إطلاق النار والطعن. في حين قالت وسائل إعلام إسرائيلية أخرى إن المنفذ وصل إلى الموقع بواسطة مركبة خاصة، حيث أقدم على إطلاق النار وطعن عدد من الإسرائيليين في محيط المحطة المركزية في بئر السبع. ووفق تفاصيل أخرى بثتها وسائل إعلام، فقد وصل الشاب إلى المبنى «مسلحاً بمسدس وأطلق النار على المارة وطعنهم، في ثلاث ساحات مختلفة في منطقة المحطة المركزية».

وادت العملية إلى مقتل مجنّدة في «حرس الحدود» وإصابة عشرة آخرين. وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن «الجنود المسلحين وعناصر حرس الحدود الذين كانوا في الموقع ردوا بإطلاق النار على المنفذ»، الأمر الذي أدى إلى وفاته متأثراً بجراحه الحرجة من جراء إصابته بعدة أعيرة نارية. وأكدت الشرطة الإسرائيلية في وقت لاحق أنه تم تحييد الإرهابي». وذكر مستشفى سوروكا في بئر السبع، في بيان، أن اثنين من المصابين حالتهم «خطيرة» وأربعة «متوسطة». فيما قالت صحيفة يسرائيل هيوم إن منفذ الهجوم هو أحمد سعيد سليمان العقبي (29 عاماً) من عشيرة العقبي التي تقطن في ضواحي بلدة حورة في النقب، وهو قريب مهند العقبي الذي نفذ عملية في نفس الموقع عام 2015 وأسفرت عن مقتل جندي. وفيما أعلنت الشرطة أنه تم تحييد العقبي، أفادت تقارير صحافية بأن قوات الأمن الإسرائيلية «ألقت القبض على مشتبه به (آخر) في الضلوع بالعملية»، وأشارت إلى أن أجهزة الأمن تشتبه بأن المعتقل «قدم المساعدة للمنفذ»، من دون الكشف عن مزيد من التفاصيل.

جنديان إسرائيليان في جنوب إسرائيل، أمس (مناحيم كهانا/فرانس برس)

وفي أول تعليق لمسؤول إسرائيلي على العملية، قالت وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريغيف: «أدعو إلى طرد عائلات الإرهابيين (من إسرائيل)». وأضافت: «حان الوقت لعقوبة رادعة لمنع الهجمات على الأراضي الإسرائيلية». في المقابل، رحب المتحدث باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة بعملية بئر السبع «النوعية التي نفذها أحد أبطالنا من الداخل المحتل»، مضيفاً أن «ثقتنا بوطنية أبناء شعبنا في فلسطين المحتلة عام 48 ثابتة لم تتزحزح، ونحن على يقين بأن شباب الداخل قادرون على اجتراح الوسائل الكفيلة بإيلام المحتل وإسناد أبناء شعبهم في غزة المكلومة بشتى الطرق الممكنة». كما قالت حركة حماس في بيان عبر «تليغرام» إنها تبارك «العملية الفدائية البطولية التي نفّذها الشهيد البطل أحمد سعيد العقبي (من حورة في النقب المحتل) في مدينة بئر السبع، التي جاءت دفاعاً عن شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وتصدياً لغطرسة المحتل المعمن في حرب الإبادة ضد شعبنا في غزة». يُذكر أن جيش الاحتلال كان يتحسب لحصول عمليات ضد أهداف إسرائيلية في ذكرى مرور عام على «طوفان الأقصى»، لكنّه توقعها من قطاع غزة. وبحسب بيان صادر عن جيش الاحتلال، «تم نشر تعزيزات للقوات في منطقة غلاف غزة استعداداً لذكرى أحداث السابع من أكتوبر. ووفقاً لتقييم الوضع، تستعد قيادة المنطقة الجنوبية للدفاع والهجوم ولعدة سيناريوهات خلال هذا الشهر».

رصد

ضربات إسرائيلية مكثفة في سورية

بارليل ـ **عدنان أحمد**
دمشق ـ **ليث أبي نادر**

هز انفجاران على الأقل مدينة حسياء الصناعية في ريف حمص الشرقي وسط سورية، أمس الأحد، جراء قصف جوي إسرائيلي. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن «غارة إسرائيلية استهدفت مصنعاً للسيارات الإيرانية». وفيما أفادت وكالة «سانا» التابعة للنظام عن «سماع صوت انفجار في أحد المعامل بالمدينة الصناعية ويجرى التأكد من سببه»، ذكرت صحيفة الوطن الموالية أنه جرى استهداف سيارات تحمل مساعدات ومواد غذائية ضمن مدينة حسياء الصناعية. ونقلت الصحيفة عن مدير المدينة الصناعية في حسياء عامر خليل قوله إن العدوان الجوي استهدف ثلاث سيارات تحمل مساعدات ومواد إغاثية، مشيراً إلى وقوع أضرار مادية فقط، ونافياً استهداف معمل سيارات. من جهته، ذكر الناشط محمد الخلف، لـ«العربي الجديد»، أن الاستهداف كان كما يبدو لسيارات تتبع للهلال الأحمر العراقي تحمل مساعدات إنسانية، مشيراً إلى أنه ربما يتحسب جيش الاحتلال الإسرائيلي من أنها تحمل شحنات أسلحة لحزب الله. ولفت الخلف إلى وجود معلومات أخرى عن استهداف مصنع الشركة السورية الإيرانية الدولية للسيارات «سابا» في المدينة الصناعية أو بالقرب منه. وكان الرئيس السوري افتتح المصنع عام 2007.

وسبق أن دوت انفجارات، مساء أول من أمس السبت، في مناطق مختلفة من سورية، يُعتقد أنها ناجمة عن غارات للاحتلال الإسرائيلي قرب الحدود مع لبنان ولقوات التحالف الدولي في شرق البلاد، كما استهدفت مدفعية الاحتلال مواقع في ريف دمشق الجنوبي الغربي قرب الجولان المحتل. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن مسيّرة إسرائيلية قصفت محيط بلدة حوش السيد علي اللبنانية، من دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية، تزامناً مع تحليق عدة مسيّرات إسرائيلية في الأجواء. وجاءت هذه الغارة بعد ساعات من استهداف غارة إسرائيلية سيارة عند مدخل مدينة حمص الشمالي، أسفرت عن مقتل شخص وجرح آخرين، وذلك بعد معلومات عن قصف مماثل طاول قواعد عسكرية تابعة للنظام السوري في مدينة تدمر بريف حمص الشرقي.

وذكرت وكالة أنباء النظام «سانا» أن الدفاعات الجوية تصدت لأهداف معادية في أجواء ريف حمص الغربي. في غضون ذلك، ذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أنه سُمع دوي انفجارات قوية في محافظة دير الزور، شرقي سورية. وأوضحت المصادر أن الانفجارات مصدرها مستودعات عياش في ريف دير الزور الغربي، وهي أكبر المستودعات التابعة للمليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني في سورية.

وسبق ذلك سماع دوي انفجار قرب المعبر الحدودي السوري العراقي في مدينة البوكمال بريف دير الزور الشرقي، ووسط معلومات تشير إلى قصف أميركي جوي استهدف أحد المواقع. وفي جنوب سورية، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس السبت، بقذائف الدبابات، تلّتي دربل وتنورة في ريف دمشق الجنوبي الغربي قرب الجولان السوري المحتل، حيث سُمع دوي انفجارات من المواقع المستهدفة، والتي تتمركز فيهما نقاط عسكرية تابعة لقوات النظام، وفق شبكات محلية. كما سُمع، مساء السبت، دوي انفجار بريف درعا الغربي ناجم عن انفجار عبوة ناسفة زرعها مجهولون قرب أحد المنازل في قرية خراب الشحم في ريف درعا الغربي، بالقرب من الجولان السوري المحتل. وتزامن ذلك، وفق الناشطين، مع تحليق مكثف للطيران الحربي الإسرائيلي على مثلث الحدود السورية - الأردنية - الفلسطينية، وهو ما أثار التباساً بشأن إمكانية تعرّض المنطقة لغارة إسرائيلية.

تقرير

الفصائل العراقية تتجنّب استهداف إسرائيل من سورية

على الرغم من تعدد استهداف الفصائل العراقية لإسرائيل أخيراً، غير أنها لا تزال ممتنعة عن إطلاق هجماتها من سورية، لحسابات عدة

بغداد ـ **محمد الباسم**

واصلت الفصائل العراقية المنضوية تحت اسم «المقاومة الإسلامية» للأسبوع الثاني على التوالي عملياتها ضد مواقع وأهداف للاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، بواسطة طائرات مسيرة وصواريخ كروز مطورة، وسط تأكيدات منها على استمرار تلك العمليات حتى توقف العدوان على غزة ولبنان. وعمدت «المقاومة الإسلامية» في العراق إلى تبنّي عملياتها عبر بيانات رسمية لها، للإشارة من خلالها إلى انطلاق عملياتها من داخل الأراضي العراقية، وهو ما أكده أيضاً مراقبون ومقربون من تلك الفصائل بالقول إن مقر انطلاق العمليات هو من أراضي أقصى غربي محافظة الأنبار العراقية، المحاذية لسورية والأردن، وهو شريط حدودي يمتد بطول أكثر من 300 كيلومتر. وكشف مسؤول عراقي بارز في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة العراقية رفضت أخيراً ضغوطاً أميركية مختلفة، لدفعها إلى منع هجمات الفصائل المسلحة التي تنطلق من الأنبار باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورغم امتلاك الفصائل العراقية حضوراً مهماً في الجغرافيا السورية، وأبرزها مواقع في حمص (وسط)، ودرعا وريف دمشق (جنوب)، للمشاركة في دعم قوات النظام السوري، إلا أن تجنيها استعمال مواقعها في سورية لتنفيذ الهجمات طرح عدة تساؤلات حول السبب، خصوصاً أن المسافة التي تقطعها المسيرات والصواريخ ستكون أقصر بنحو النصف، إلى جانب حقائق عسكرية تتعلق بدقة الإصابة وضمان تحقيق الهجوم هدفه. وأعلن، الجمعة الماضي، عن مصرع جنديين إسرائيليين وجرح 24 آخرين بهجوم بواسطة طائرة مسيرة قال جيش الاحتلال الإسرائيلي إنها انطلقت من العراق، الأربعاء الماضي، وهو ما تأكد من بيان لـ«المقاومة الإسلامية» في العراق، تبنى الهجوم على موقع لجيش الاحتلال في الجولان السوري المحتل بواسطة طائرتين مسيرتين. وتعهدت «المقاومة الإسلامية» بمواصلة عملياتها حتى انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة، وتوعدت في سورية تراجع كثيراً خلال العامين الماضيين، لكن هناك ممثليات ومكاتب المفخخة وصواريخ كروز المطورة التي تطلق عليها اسم «الأرقب»، وهو نوع من الصواريخ الذي يصل إلى مدى يقدر بنحو 700 إلى 800 كيلومتر وبرأس حربي متفجر طوربه مصانع تلك الفصائل خلال السنوات الماضية. ومنذ انطلاق عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لم تبادر الفصائل العراقية إلى إطلاق أي هجمات من مواقع وجودها في سورية، القريبة من الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بالعراق، مع احتمالات تحقيق إصابات أكثر ضماناً، في مؤشر إلى احتمال تحفظ النظام السوري على إطلاق الفصائل الهجمات من الداخل السوري. وتواصلت «العربي الجديد» مع أربعة مصادر من ممثلي الفصائل المسلحة في بغداد، رفضوا أشار إلى أن «الوضع السوري لا يتحمل مزيداً من التعقيد، كما أن روسيا لا تريد أن تتحول سورية إلى ساحة قتال جديدة». وأكد المصدر أن «تمثيل الفصائل العراقية في سورية تراجع كثيراً خلال العامين الماضيين، لكن هناك ممثليات ومكاتب وعدداً قليلاً من المقاتلين ما زالوا هناك». وأضاف أن «القرار السوري يمضي باتجاه النأي بالنفس، وتدعم روسيا هذا الخيار»، مؤكداً أن «دور الفصائل المسلحة انتهى فعلياً في سورية في الوقت الحالي، ليس كما كان عليه في السنوات الماضية، فقد تراجع كثيراً، وجزء منه يعود لتطورات الاتفاقات الإيرانية الروسية السورية بخصوص الشأن السوري، وترى روسيا أن ليس من مصلحتها تعميق الخلاف السوري الإسرائيلي». من جهته، أشار عضو البرلمان العراقي، القيادي في منظمة بدر معين الكاظمي، إلى أن «الحرب الوحشية التي يقودها الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام كامل، والممارسات الوحشية لجيش الاحتلال في مناطق جنوب لبنان، وقصف بنى تحتية ومواقع مهمة في اليمن، والتجاوزات المستمرة على السيادة السورية والعراقية، تجعل المقاومة الإسلامية في العراق تدافع عن كل المناطق التي يتم استهدافها من منطلق عقائدي ووطني وإسلامي، وبالتالي فإن إسرائيل لم تحترم الحدود والسيادة الوطنية لكل هذه الدول، ومن حق كل الدول استخدام حق الدفاع عن النفس وضرب الكيان الصهيوني». وأضاف الكاظمي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «عدم استخدام الأراضي السورية من قبل الفصائل العراقية يعود إلى احترام القرار والسيادة السورية، إلى جانب حسابات أخرى»، لم يكشف عنها. وأوضح أن «الفصائل على الكيان الإسرائيلي، وكانت ضرباتها موجعة». بدوره، رأى أستاذ الدراسات الأمنية في معهد الدوحة للدراسات العليا مهند سلوم أن «جميع الفصائل المسلحة لم تستخدم الأراضي السورية لضرب أهداف في دول أخرى وخصوصاً الكيان الإسرائيلي»، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «النظام السوري لا يعتبر نفسه جزءاً من محور المقاومة، وهو يريد أن يبتعد عن المحور للمحافظة على نفسه». والفصائل العراقية التي ما زالت تحافظ على تمثيل لها في سورية، تُوصف عادة بكونها الأكثر قرباً من طهران، أبرزها كتائب حزب الله، بزعامة أبو حسين الحميداوي، وهو القائد الذي خلف أبو مهدي المهندس، كما تمتلك حركة النجباء بزعامة أكرم الكعبي، المدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية على غرار كتائب حزب الله، أعداداً من عناصرها في سورية لا تزيد عن خمسة آلاف مقاتل، بحسب مصادر «العربي الجديد»، بالإضافة إلى ممثلية تتبع لحركة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي. كما تنتشر فيها حركة أنصار الله الأوفياء وفصائل أخرى تمارس نشاطات أمنية وعسكرية محدودة.

مهند سلوم: النظام السوري لا يعتبر نفسه جزءاً من المقاومة

كتائب حزب الله في بغداد، 22 سبتمبر 2024 (مرتضى السوداني/ الأناضول)

شرق غرب

جرحى على جبهة روسيا ـ أوكرانيا

أصيب 16 شخصاً، أمس الأحد، في قصف أوكراني استهدف الانفصاليين في مدينة دونيتسك، شرقي أوكرانيا. وذكر الانفصاليون في بيان أن القصف طاول أيضاً محاور غورلوفكا ودوكوتشيف وديبالتسيفو. من جهتها، أوضحت القوات الجوية الأوكرانية أن روسيا أطلقت 87 طائرة مسيرة هجومية وأربعة صواريخ، ليل السبت ـ الأحد، مشيرة عبر منصة تليغرام، إلى أنه تم تدمير 56 مسيرة وصاروخين، من دون الإدلاء بتفاصيل عن باقي المسيرات والصاروخين.

(قنا، رويترز)

بكين وبيونغ يانغ لتعميق التعاون

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة)، أمس الأحد، لنظيره الكوري الشمالي كيم جونغ أون أن بكين تأمل في «تعميق التعاون الودي» مع بيونغ يانغ، وفق ما أوردت وسائل الإعلام الرسمية، بمناسبة الذكرى الـ75 لبدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقالت وسائل الإعلام الرسمية في كلا البلدين إن شي وكيم تبادلا رسائل التهنئة، الأحد، بهذه المناسبة. من جهته، تعهد كيم في رسالته للرئيس الصيني «بالسعي جاهداً لتعزيز وتطوير العلاقات الودية والتعاونية بين البلدين وفقاً لما يتطلبه العصر الجديد».

(فرانس برس، رويترز)

ترامب يعود إلى موقع محاولة اغتياله

عاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مساء أول من أمس السبت، إلى مقاطعة بتلر في بنسلفانيا، حيث تعرض لمحاولة اغتيال في 13 يوليو/ تموز الماضي، وشدّد في كلمة أمام أنصاره، خلال تجمع انتخابي، على أنه «قبل 12 أسبوعاً، هنا، حاول قاتل إسكاتي وإسكات حركتنا... لكن يد العناية الإلهية منعته». وأضاف «لن أستسلم أبداً، لن أنكسر أبداً». وشارك الملياردير إيلون ماسك في التجمع، معتبراً أن الانتخابات الأميركية «معركة يجب ألا نخسرها»، خشية من أنه إذا ما تمت خسارتها فستكون «آخر انتخابات، هذا هو توقعي».

(فرانس برس)

صدامات رواندا والكونغو الديمقراطية

كشف وزير الخارجية الرواندي أوليفييه ندوهونغيريهي (الصورة)، مساء أول من أمس السبت، أن نظيرته الكونغولية الديمقراطية تيريز كايكوامبا فاغنر رفضت توقيع اتفاق في 14 سبتمبر/ أيلول الماضي، كان قد تم التوافق عليه للمساعدة في إنهاء حركة 23 مارس، المتمردة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتهم الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة ودول أخرى رواندا بدعم الحركة بالأسلحة والقوات، فيما تنفي رواندا ذلك.

(رويترز)

قتلى في اشتباكات بباكستان

قتل ستة جنود من الجيش الباكستاني، بينهم ضابط وثمانية مسلحين، خلال عمليتين أمنيتين منفصلتين في باكستان، مساء أول من أمس السبت. ونقل راديو باكستان عن مصادر في الجيش الباكستاني قولها إن العمليتين حصلتا في مقاطعتي وزيرستان وخيبرپختونخوا.

(قنا)

قضية

بعد عام على عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة وسط عجز عن ردعها وإلزامها بوقف إطلاق النار، يمكن التوقف عند عدد من الملاحظات التي أفرزها عام كامل من المجازر والمواقف

عام على 7 أكتوبر

ملاحظات وتساؤلات وتحولات

من تظاهرة في لندن تطالب بوقف العدوان على غزة، 5 أكتوبر (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

فاجأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قبل عام، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول المؤسسات الإسرائيلية، بعدما شنّت هجوماً خاطفاً على مواقع لجيش الاحتلال في مناطق غلاف قطاع غزة لتنتج سريعاً في السيطرة على أبرز المواقع العسكرية الموجودة على حدود القطاع، إلى جانب تمكنها من دخول عدة مستوطنات. العملية التي أطلقت عليها الحركة اسم «طوفان الأقصى»، والتي جاءت بعد التغول الإسرائيلي في الاعتداءات والانتهاكات بحق الفلسطينيين في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، شكلت نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال، ليس فقط لتداعياتها على الداخل الإسرائيلي حيث طغت أسئلة الفشل العسكري الذي «سمح» بتنفيذ حركة حماس للعملية، ودور الانقسامات غير المسبوقة في المجتمع الإسرائيلي التي كانت قد وصلت إلى ذروتها على خلفية الإصلاحات القضائية التي كانت حكومة بنيامين نتنياهو تسعى لتمريرها لإضعاف القضاء، بل لأنها أطلقت يد الاحتلال في حرب وحشية لا تزال مستمرة حتى اليوم لإبادة سكان قطاع غزة. وكان من نتائجها استشهاد نحو 42 ألف فلسطيني وجرح أكثر من 96 ألفاً آخرين فضلاً عن تدمير واسع للقطاع وتهجير سكانه وحصرهم في بقعة ضيقة في إطار استكمال سياسة منهجية قائمة منذ تأسيس دولة إسرائيل. وقد أسست سردية الاحتلال ليوم السابع من أكتوبر وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين للإبادة المفتوحة منذ اليوم الأول لما بعد العملية عبر نفي ونزع صفة الأبرياء والمدنيين عن أهالي القطاع والمجاهرة بممارسة العقاب الجماعي للسكان في غزة، والحديث عن نية تهجيرهم، ثم جعل قطاع غزة غير قابل لاحتضان الحياة البشرية، قبل أن يجدوا من يلاقيهم في سرديّاتهم في الغرب سواء عبر تصريحات لمسؤولين غربيين أو في الإعلام. وإذا كانت أسئلة من قبيل كيفية تحقيق «حماس» هذا النجاح العسكري للتخطيط للهجوم من دون أن يتمكن الاحتلال، بمؤسساته المختلفة، من رصد أي مؤشرات، قد طغت في الأيام الأولى لـ«طوفان الأقصى» ولا يزال يتردد صداها بين الحين والآخر داخل المجتمع الإسرائيلي وسط قناعة بأن وقت الحساب السياسي سيحين وإن تأخر، فإن توالي التصعيد العسكري الإسرائيلي في حرب الإبادة الجماعية والتواطؤ الرسمي الغربي والمواقف العربية الباهتة تجاه العدوان في ظل انخراط دول عربية في مسار التطبيع وناي أخرى بنفسها عما يجري في القطاع، دفع بتساؤلات وملاحظات وحتى خلاصات أخرى للواجهة. وقد ثبت تباعاً على مدى عام حجم العجز عن إجبار الاحتلال على التجاوب مع محاولات وقف إطلاق النار، في ظل التواطؤ والتلاقي الأميركي معه، وهو ما دفعه ليس فقط للإيغال في عدوانه على القطاع بل لتوسيع حربه على الضفة الغربية التي لم يخفِ نيته تحويلها إلى غزة مصغرة، فضلاً عن شنّه عدواناً آخر على لبنان أخذ في التصاعد يومياً وبسيناريو مماثل للجرائم في غزة.

وبعد عام بات بالإمكان القول إنه تأكد مع كل يوم إضافي يمرّ للعدوان أن للحرب على غزة هدف واحد بالنسبة لإسرائيل وهو القضاء على حركة حماس وحكمها للقطاع وليس إعادة المحتجزين الإسرائيليين والأجانب الذين تم نقلهم إلى قطاع غزة، بعدما أفشل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جميع مبادرات إطلاق سراحهم عبر صفقات تبادل. وتفيد التقديرات بأن عدد المحتجزين كان نحو 251، لا يزال 101 منهم محتجزين، بينما يقول جيش الاحتلال إن نحو 33 محتجزاً قتلوا، بينما تم تبادل العدد الباقي أو تمكن جيش الاحتلال من الوصول إليهم وإخراجهم. وإذا كان الأداء العسكري للمقاومة منذ اليوم الأول لبدء الاحتلال عدوانه عقب هجوم السابع من أكتوبر قد ظهر متقدماً وقادراً على توجيه الضربات للجيش الإسرائيلي، ولا يزال مستمراً في إفشال مخططاته العسكرية للقطاع، فإن أوجه القصور تركزت على المستوى السياسي والإعلامي. واستغرقت حركة حماس نحو ثلاثة أشهر لتقدم سرديتها الكاملة للعملية ووضعتها في وثيقتها التي أعلنت عنها في 21 يناير/ كانون الثاني الماضي وحملت عنوان «هذه روايتنا... لماذا طوفان الأقصى»، في سياق «خطوة ضرورية واستجابة طبيعية، لمواجهة ما يحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى والمقدسات، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس»، مشيرة إلى أن معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال والاستعمار لم تبدأ في السابع من أكتوبر 2023 وإنما بدأت قبل ذلك منذ 105 أعوام من الاحتلال: 30 عاماً تحت الاستعمار البريطاني و75 عاماً من الاحتلال الصهيوني».

ولا يخفى أن هناك تجاوزات حصلت في عملية السابع من أكتوبر تتعلق بخطف مدنيين وقتلهم، وهو ما لم تغفله الحركة، وإن أشارت في وثيقتها إلى أنه «ربما يكون قد حدث بعض الخلل في أثناء تنفيذ عملية طوفان الأقصى، بسبب انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل كامل وسريع، وحدوث بعض الفوضى نتيجة الاختراقات الواسعة في السياج والمنظومة الفاصلة بين قطاع غزة ومناطق غلاف». وبقيت الحركة عاجزة عن تقديم أجوبة حول أسباب تجاهل حماية المدنيين الفلسطينيين وتأمين احتياجاتهم عند تخطيطها للهجوم. ومن الملاحظات التي يمكن التوقف عندها طويلاً عقب عام من الحرب ما أظهرته من انحياز واسع من وسائل إعلام غربية للرواية الإسرائيلية بكل ما تحمله من أكاذيب وتدليس وتحريف للوقائع فضلاً عن مكارثية جديدة لاحقت المتضامنين مع الفلسطينيين سواء داخل الولايات المتحدة أو في العديد من الدول الغربية، والذين تصاعدت تحركاتهم تباعاً بما يعكس التغييرات في جزء من الرأي العام العالمي تجاه العدوان الإسرائيلي والتعاطي مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية جامعة مثل قضية جنوب أفريقيا قبل سنوات، قبل أن تعود هذه التحركات لتفتر ليس فقط بسبب القمع الذي ووجهت به بل أيضاً بسبب طول فترة الحرب. لكن مع ذلك يبقى بالإمكان البناء على هذه التحركات مستقبلاً في ظل مسؤولية يتعين على القيادات الفلسطينية تحملها عبر تطوير خطابها ليكون قابلاً للتفاهم والتوجه إلى هؤلاء الذين أثبتوا وعيهم وعدم انجرارهم وراء سرديات حكوماتهم، خصوصاً في الولايات المتحدة.

ولم تكن لإسرائيل القدرة على التغول في حربها لولا الموقف الأميركي الذي يشترك معها في أهداف الحرب، وخصوصاً لجهة القضاء على حكم حركة حماس وقدراتها. وقد تكرست المواقف الأميركية المتتالية، والتي ظهرت بشكل فج من خلال تكرار استخدام الفيتو في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من جميع الجرائم والمجازر المرتكبة وتبني السرديات الإسرائيلية إلى جانب التماهي معها في المواقف السياسية. كما انخرطت دول أوروبية وازنة في حماية الاحتلال، بينما ذهبت دول أخرى نحو الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما يشكله هذا الأمر من إنجاز لم يكن ليتحقق لولا صمود الفلسطينيين من دون أن يكون لأي طرف سياسي دور في ذلك، بينما اختارت بلدان أخرى الاعتراف العام وهو أمر لا معنى له.

> أسست سردية الاحتلال ليوم السابع من أكتوبر للإبادة المفتوحة

> لا يُخفى أن هناك تجاوزات حصلت في عملية 7 أكتوبر

«ضربة رهيبة»

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، إن تل أبيب تلقّت «ضربة رهيبة» قبل عام، وذلك في إشارة إلى الهجوم غير المسبوق الذي كانت حركة حماس قد شنّته في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأضاف: «عملنا خلال العام الماضي على تغيير الواقع».

ماذا نعرف عن المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة؟

يوسف أبو وطفة

في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بات عشرات المحتجزين الإسرائيليين في قبضة حركة حماس، بين مستوطنين وجنود. وتمكنت الحركة من جلبهم إلى قطاع غزة في هجوم «طوفان الأقصى»، الذي نفذته وطوال مختلف مستوطنات غلاف غزة وكيلومترا. وطالبت حركة حماس ومعها عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية، على رأسها حركة الجهاد الإسلامي التي احتجزت أعداداً أقل من الإسرائيليين، بإبرام صفقة تبادل مع الاحتلال الإسرائيلي في مقابل الإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لا سيما أولئك الذين يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، والذين تصفهم إسرائيل بالملطخة أيديهم بالدماء. وفي بداية الحرب على القطاع أعلنت «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عن صفقة «الكل مقابل الكل»، إلا أن الاحتلال أطلق حرب الإبادة التي حملت اسم «السيوف الحديدية»، التي شهدت تدمير مساحة واسعة من القطاع وقتل نحو 50 ألف فلسطيني عدا عن إصابة نحو 100 ألف آخرين، فضلاً عن أسر المئات خلال العمليات العسكرية. وبحسب التقديرات التي أطلقتها حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي بعد هجوم السابع من أكتوبر 2023، أضحى عشرات المحتجزين الإسرائيليين في الأسر، وتجاوز عددهم 250 أسيراً وأسيرة غالبيتهم من الإسرائيليين، فضلاً عن بعض الأسيوبين، الذين كانوا يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948 مثل الفلبينيين وتايلاند وغيرهما من الدول الأسيوية.

في الأيام الأولى للحرب عرض المتحدث العسكري للحركة أبو عبيدة تسليم المحتجزين المدنيين من دون مقابل، في إطار بادرة «حسن نية»، مع إشارة المقاومة إلى أن عدداً من المحتجزين هم بين أشخاص مدنيين، نجحوا في الوصول إلى الأراضي المحتلة بعد هجوم السابع من أكتوبر المباغت، الذي تخلله فيه المقاومة بشل التحصينات الأمنية للاحتلال، غير أن الاحتلال رفض ذلك العرض وشرع في حربه المدمرة. ومع عمل الوسطاء القطريين والمصريين والأميركيين، توصلت المقاومة لإبرام صفقة تبادل تقوم على إطلاق سراح العشرات من المدنيين الإسرائيليين، في مقابل أسرى فلسطينيين من النساء والأطفال يحتجزهم الاحتلال الإسرائيلي منذ فترات وسنوات متباعدة، جميعهم من الضفة الغربية المحتلة والقدس والداخل المحتل.

وفي هذه الصفقة التي تم التوصل إليها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أطلق الاحتلال سراح 240 أسيراً فلسطينياً، 107 منهم أطفال، وثلاثة أرباعهم لم تتم إدانتهم بأي تهم، في المقابل، أطلقت حماس سراح 105 مدنيين، من بينهم 81 شخصاً من إسرائيل و23 تايلاندياً وفيليبينياً واحد. وتمّت الصفقة على مدار سبعة أيام، ورفض الاحتلال تمديدها. وظلّ المحتجزون الإسرائيليون أسرى مساعي الاحتلال على مدار فترات الحرب المدمرة التي دخلت عامها الثاني، عبر محاولته استعادة محتجزيه بأدوات عدة، أبرزها الضغط العسكري، في ظل إفشاله كل العروض التي وضعها الوسطاء للوصول إلى اتفاق. في المقابل، أكدت المقاومة على أن الاحتلال لن يستعيد أسراه بالطرق العسكرية أحياء وأنه سيحصل عليهم جثثاً.

ورغم ذلك فقد نجحت محاولتان قام بهما جيش الاحتلال في استعادة ستة محتجزين إسرائيليين، وكانت البداية في 12 فبراير/ شباط الماضي، حين نفذ الاحتلال عملية عسكرية في مخيم الشابورة بمدينة رفح، جنوبي القطاع، استعاد فيها الأسيرين فرناندو سيمون مارمان ولوميس هار. وعاود الاحتلال الإسرائيلي الكرة بعملية عسكرية دامية نفذها بمخيم النصيرات للاجئين الفلسطينيين في الثامن من يونيو/ حزيران 2024، استعاد فيها أربعة محتجزين إسرائيليين، هم نوعا أرغماني وألموغ مئير وأندري كوزلوف وشلومي زيف، فيما استشهد في الهجوم عشرات الفلسطينيين الذين كانوا في مخيم النصيرات يفعل القصف الإسرائيلي. وشكلت الحادثة مدخلاً لإعلان المقاومة و«كتائب القسام» على وجه الخصوص، التي تحتجز العدد الأكبر من المحتجزين الإسرائيليين، فرصة لتغيير التعامل الأمني والميداني في حال وجود أي خطر أو عملية عسكرية تستهدفهم. وقد شهد الشهر الماضي تبادل اتهامات بين جيش الاحتلال وحركة حماس عقب العثور على جثامين ستة محتجزين إسرائيليين في أحد الأنفاق في رفح.

وبحسب الإعلانات الإسرائيلية، فإن الاحتلال وصل لأكثر من 40 جثة، تمكن من استعادتها خلال العمليات العسكرية التي طاولت مختلف المناطق والمدن في القطاع، وسط اتهامات مستمرة من المقاومة له بأن الاحتلال أعدم المحتجزين الإسرائيليين عبر القصف الجوي والمدفعي الذي يقوم به منذ بداية الحرب التي اندلعت قبل عام. ووفقاً للأرقام والمعلومات المتداولة، فإن المقاومة الفلسطينية ما زالت تحتجز 101 إسرائيلي، من بينهم أكثر من 50 على قيد الحياة وفقاً لتصريحات حديثة أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فيما بات المحتجزون الإسرائيليون المتبقون عبارة عن جثث، إما قتلوا خلال الحرب أو نقلوا جثثاً إلى غزة في يوم الهجوم قبل عام. مع ذلك، اعتبرت عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، مساء أول من أمس السبت، أن نتنياهو قرر التخلي عن ذويهم من أجل الحفاظ على منصبه السياسي. وجاءت الانتقادات في مؤتمر صحافي عقدته عائلات المحتجزين أمام مقر وزارة الأمن الإسرائيلية (الكرياه)، في تل أبيب.

إسرائيليون بتل أبيب يطالبون بإجراء صفقة تبادل، 5 أكتوبر 2024 (غيز كيدار/ الأناضول)

تقرير

سعت إسرائيل بعد هجوم 7 أكتوبر 2023 إلى ترميم صورتها، لا سيما العسكرية، فارتكبت جرائم حرب وإبادة في غزة، لكن الشعور بالخطر الوجودي لم يُلغِ الاختلافات السياسية والتصدعات

تبدلات إسرائيلية خلال عام

«الخطر الوجودي» يُبعد التصدعات الداخلية عن المشهد

حيفا ـ اصطانس شحادة

فوجئت إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 بتنفيذ حركة حماس خططاً هجومية كانت معروفة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، لكنها لم تصدق أن الحركة يمكن أن تُقدم على تنفيذ هذه الخطط. وباغتتها قدرات «حماس» وضعف الدفاعات العسكرية الإسرائيلية والانهيار السريع لوحداتها على حدود قطاع غزة. في الأيام الأولى لهجوم «حماس» انهارت المعنويات لدى المجتمع الإسرائيلي، وصُنّاع القرار، وسقطت الأفكار المسبقة والأوهام. سقطت المقاربات الأمنية وقدرة الردع، واستراتيجية احتواء «حماس» والفصل بين الضفة الغربية وغزة. وسقطت مقاربات «إدارة الصراع» و«تقليص الصراع» عبر تحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين تحت حجة جعل الاحتلال بديلاً عن الحقوق القومية الطبيعية، وعن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. بعد هذه المفاجآت بدأت إسرائيل، دولة ومجتمعاً ومراكز أبحاث، تطرح العديد من الأسئلة. وقامت بحملة لترميم حالها، دولة ومجتمعاً، وإعادة بناء قدرة الردع وتغيير الحالة الاستراتيجية، وقررت ألا حدود أو ضوابط في هذا. الأسئلة الأولى وُجّهت إلى المؤسسة العسكرية حول سطحية تعاملها مع التهديدات، والاستهتار بقدرات ونيات «حماس»، وحول قدرات الجيش الحقيقية. كذلك وُجّهت أسئلة صعبة واتهامات تجاه الحكومة وصنّاع القرار السياسي، تحديداً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأن سياسته وتصرفاته منذ تشكيل الحكومة الحالية نهاية العام 2022، خصوصاً الخطة الحكومية لتقييد القضاء، زادت من التصدعات الداخلية وجعلت إسرائيل منقسمة، وأضعفت قدرة الردع الإسرائيلية وشجعت «حماس» على تنفيذ مخطط الهجوم.

كان من المتوقع أن يؤدي هجوم السابع من أكتوبر إلى توسيع التصدعات السياسية والاجتماعية، إلى حد يهدد بتماسك المجتمع وقدرات الردع في إسرائيل. لكن، على الرغم من كل الخلافات لم يحدث ذلك. يمكن تفسير ذلك بأن المجتمع الإسرائيلي بكامل تياراته وانتماءاته السياسية والاجتماعية تعامل مع نتائج هجوم السابع من أكتوبر كونها تهديداً وجودياً يطفو على أي اختلاف داخلي، وأن المشروع الصهيوني تحت تهديد وجودي.

الإخفاق الكبير والغضب على المؤسسة العسكرية والسياسية لم يمنع تجذّر المجتمع الإسرائيلي للمجهود العسكري. نسبة التجنيد في قوات الاحتياط كانت مرتفعة جداً، وقامت مجموعات ومؤسسات عديدة في التجنّد وجمع التبرعات لتوفير ما ينقص من احتياجات لقوات الجيش والاحتياط، من معدات وأغذية وأحياناً المعدات العسكرية.

هجوم السابع من أكتوبر فتت العقيدة الأمنية الإسرائيلية واستراتيجية الردع والحسم السريع، ومحاولة تقليل الخسائر البشرية قدر الإمكان، ومنع ضرر اقتصادي ومدني في الجبهة الداخلية. كل هذا تغيّر بعد السابع من أكتوبر. بات المجتمع والمؤسسة العسكرية أكثر استعداداً لقبول حرب طويلة، فيها أثمان بشرية ومادية كبيرة، وخسائر اقتصادية. وارتكب الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب جرائم حرب وإبادة، ومستوى القتل والدمار لم يكن له شبيه. الجيش الإسرائيلي أراد الانتقام لإخفاقه، وكان بحاجة إلى ترميم مكانته أولاً وقبل كل شيء أمام المجتمع الإسرائيلي. بذلك ألغى كل الخطوط الحمراء، واعتبر أن كل فلسطيني في غزة كان شريكاً في هجوم السابع من أكتوبر. المجتمع الإسرائيلي لم يعارض أياً من هذه الخطوات، ولم يحتج على ارتكاب المجازر وقتل المدنيين والأطفال والنساء. المجتمع الإسرائيلي وصنّاع القرار كسروا في حرب الإبادة الفكرة القائلة إن إسرائيل لا تترك أسراها ولا تتنازل عنهم. نتنياهو وضع قضية الأسرى والمخطوفين في مكانة ثانوية مقابل تحقيق أهداف الحرب المعلنة. قسم كبير من المجتمع الإسرائيلي قبل هذه المعادلة وفهم أن إعادة الأسرى والمخطوفين مؤجلة لغاية تحقيق بقية أهداف الحرب. قسم آخر من المجتمع ما زال يطالب بوضع قضية تحرير الأسرى والمخطوفين على رأس سلم الأولويات.

> المجتمع الإسرائيلي تعامل مع نتائج 7 أكتوبر كتهديد وجودي

> تراجعت التصدعات والخلافات حول مصير الاحتلال والاستيطان

تحوّل هذا المحور إلى موضوع خلافي في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنه لم يتطور إلى درجة تهديد التماسك الداخلي.

موضوع خلافي آخر برز منذ السابع من أكتوبر، ويشكّل تصدعاً سياسياً جديداً، هو قضية إعفاء طلاب المعاهد الدينية والشباب الحريدي من الخدمة العسكرية. غالبية المجتمع الإسرائيلي تطالب بتحديد أعداد الإعفاءات من الخدمة العسكرية للشباب الحريدي. الأحزاب الدينية المتزمتة-الحريدية ترفض بالمطلق تغيير الوضع القائم وتمنع سنّ قانون يفرض حلاً وسطاً لتجنيد الشباب الحريدي. على الرغم من حدة الخلافات بين الأحزاب السياسية حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يؤدِ لغاية الآن إلى تفكك الحكومة ولم يؤدِ إلى أزمة جدية داخل المجتمع الإسرائيلي. نجح نتنياهو في المناورة في هذه القضية، وفي احتواء رفض الأحزاب الحريدية لأي تغيير في الوضع القائم، من جهة، واحتواء المطالب بزيادة أعداد التجنيد للشباب الحريدي داخل حزب الليكود وأحزاب التحالف الحكومي، من جهة أخرى. وبدأت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة حرباً واسعة أمام حزب الله، تحوّلها أيضاً إلى حرب وجودية لحزب الله، بعد أن كانت تدعي أنها تخشى احتمال الحرب الواسعة على أكثر من جبهة بالتوازي، ويبدو فعلاً أنه لم يكن باستطاعتها القيام بذلك بدون خسائر باهظة وأثمان كبيرة. لكن إسرائيل عملت على مدار العام على منع توسع الجبهة الشمالية قبل أن تكون مستعدة لذلك، وقبل أن تنجز العمليات العسكرية الواسعة في غزة. بذلك لم تتغير الفرضية بأن إسرائيل لا تفضّل خوض حرب واسعة في عدة جبهات بالتوازي. وما حصل أن إسرائيل قلّصت العمل العسكري في غزة إلى درجة تمكّنها من فتح جبهة لبنان على نحو مفاجئ، وبأسلوب همجي ووحشي يمنع إلحاق أضرار واسعة بالجبهة الداخلية، كما حصل فعلاً لغاية الآن.

في المجمل، لم يؤدِ هجوم السابع من أكتوبر والإخفاق الكبير، والخسائر الإسرائيلية الكبيرة، العسكرية والمدنية، وضرب العقيدة الأمنية وقدرات الردع، إلى توسع التصدع والانقسام الداخلي في إسرائيل، ولم يحصل انهيار في تماسك المجتمع ولا في المؤسسة الأمنية والعسكرية، ولم يتفكك التحالف الحكومي. كما لم تلغ حالة الطوارئ والشعور بالخطر الوجودي الاختلافات السياسية ولا التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي. قسم من التصدعات التقليدية خبا وتراجع، وبرزت مكانه تصدعات جديدة، خصوصاً حول صفقة التبادل وتحرير الأسرى والمخطوفين وحول تجنيد الشباب الحريدي. كما تراجعت التصدعات والخلافات حول مصير الاحتلال والاستيطان، وبات هناك شبه إجماع حول أفول إمكانية حل الدولتين. لا يمنع هذا كله طبعاً توسع التصدعات والاختلافات بعد انتهاء الحرب والخروج من أجواء التهديد الوجودي.

إسرائيل بعد السابع من أكتوبر، كما قبله، تجاهلت الأسئلة السياسية الصعبة. سؤال استمرار احتلال شعب آخر ومنعه من الحرية والاستقلال، والتمسك بالقمع والاستغلال والقتل والاستعمار. وها هي بعد السابع من أكتوبر تتخلى علناً ونهائياً عن الحلول السياسية والسلمية، التي من شأنها أن تغيّر الواقع بشكل حقيقي وجوهري لسكان البلاد كافة. ولم تستنتج أن أي احتلال وقمع للشعوب لا يمكن أن يدوم. بدل ذلك تستمر في اختيار الحلول العسكرية والأمنية، وتهرب إلى الأمام، وها هي تأخذ المنطقة إلى مغامرة عسكرية أخرى لا يستطيع أحد التكهن بنتائجها.

تظاهرة للحريديم ضد قرار تجنيدهم بالجيش، مايو 2024 (مصطفى الخروف/الأناضول)

معبر رفح بين الإغلاق والتدمير

القاهرة ـ العربي الجديد

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، شهد معبر رفح البري ومحور صلاح الدين، الواقعان على الحدود بين غزة ومصر، تطورات سياسية وأمنية وعسكرية بالغة الأهمية. ويعتبر هذان الموقعان شريانَي حياة رئيسيين لسكان غزة، إذ يتيحان تدفق الإمدادات الإنسانية والمواد الأساسية في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ سنوات، ويشكّلان منفذاً مهماً لسكان غزة إلى العالم الخارجي. ومنذ بداية الحرب على غزة، كان معبر رفح ومحور صلاح الدين في قلب الأحداث العسكرية والأمنية والسياسية، وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لتخفيف الأزمة الإنسانية، إلا أن التوترات العسكرية والأمنية المستمرة جعلت من الصعب تحقيق تقدم ملموس في هذا الملف.

ومنذ انسحاب الاحتلال من غزة في عام 2005، أصبح معبر رفح البوابة الوحيدة غير الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ومع ذلك، بقي المعبر تحت رقابة مشددة من الجانبين المصري والإسرائيلي في فترات النزاع، ويخضع لسياسات معقّدة ناتجة عن الأحداث الأمنية والسياسية في المنطقة. في 7 أكتوبر 2023، ومع بدء الحرب بين إسرائيل و«حماس»، ومع تصاعد القتال، أغلقت مصر معبر رفح أمام حركة المسافرين وأبقته مغلقاً حتى يناير/ كانون الثاني 2024، باستثناء فترات قصيرة لإدخال المساعدات الإنسانية. وتزامن ذلك مع تصعيد عسكري إسرائيلي واسع النطاق في محيط المعبر، ما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من مرافقه، وتعطيل عمله بشكل شبه كامل.

وفي 21 فبراير/ شباط 2024، أعادت مصر فتح المعبر بشكل محدود، لكن سرعان ما أغلقته إسرائيل مجدداً بعد سيطرتها على الجانب الفلسطيني منه، وهو ما أثار مخاوف من تحوّل الإغلاق إلى أمر دائم. وفي 6 مايو/ أيار 2024، أعادت إسرائيل فتح المعبر، لكن بشروط جديدة، أبرزها السيطرة على الجانب الفلسطيني، وهو ما رفضته مصر، ما أدى إلى إغلاقه مرة أخرى. وفي 7 مايو/ أيار 2024، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الجانب المصري من الحدود، ما أدى إلى مقتل جندي مصري وإصابة آخر، ومع تزايد أعداد الضحايا في غزة نتيجة القصف الإسرائيلي العنيف، تكثّفت الضغوط الدولية على مصر لفتح معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية والإجلاء. وفتح المعبر بشكل متقطع لتسهيل مرور قوافل المساعدات الإنسانية، ولكن حركة الإمدادات كانت محدودة بسبب الأوضاع الأمنية المتردية والتدمير الذي لحق بالبنية التحتية على الجانب الغربي. محور صلاح الدين كان أحد أبرز الأهداف العسكرية خلال الحرب، إذ كثّفت إسرائيل هجماتها على الأنفاق الحدودية، وادعت أنها تشكّل تهديداً لأمنها من خلال استخدامها لتهريب الأسلحة والمقاتلين. هذا القصف أدى إلى تدمير عدة أنفاق قوات الاحتلال على استهداف الأنفاق الحدودية في محور صلاح الدين، حيث ادعت إسرائيل أن هذه الأنفاق تُستخدم لتهريب الأسلحة من قطاع غزة وإليه. وتعرّضت المنطقة لقصف مكثف خلال الأيام الأولى من الحرب، ما تسبّب في دمار واسع النطاق.

وقامت قوات الاحتلال باستهداف القوات المصرية الموجودة على الجانب الآخر من الحدود. ففي 22 أكتوبر 2023، أعلن الجيش الإسرائيلي أن إحدى دباباته أصابت «عن طريق الخطأ موقعاً مصرياً» بالقرب من الحدود مع غزة. وفي 27 مايو/ أيار 2024، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الجانب المصري من الحدود، ما أدى إلى مقتل جندي مصري واحد على الأقل. ومع تزايد أعداد الضحايا في غزة نتيجة القصف الإسرائيلي العنيف، تكثّفت الضغوط الدولية على مصر لفتح معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية والإجلاء. وفتح المعبر بشكل متقطع لتسهيل مرور قوافل المساعدات الإنسانية، ولكن حركة الإمدادات كانت محدودة بسبب الأوضاع الأمنية المتردية والتدمير الذي لحق بالبنية التحتية على الجانب الغربي. محور صلاح الدين كان أحد أبرز الأهداف العسكرية خلال الحرب، إذ كثّفت إسرائيل هجماتها على الأنفاق الحدودية، وادعت أنها تشكّل تهديداً لأمنها من خلال استخدامها لتهريب الأسلحة والمقاتلين. هذا القصف أدى إلى تدمير عدة أنفاق وزاد من تعقيد الوضع الإنساني في غزة، حيث يعتمد السكان على هذه الأنفاق أيضاً لتأمين السلع الأساسية. أثّر القصف على المعبر، وتعرّضت مناطق قريبة من معبر رفح للقصف الجوي، ما زاد من صعوبة فتح المعبر بشكل آمن ومستمر أمام المساعدات. وفي مايو الماضي، فقد الغزيون أملهم الأخير، الذي كان معلّقاً على المنفذ البري الوحيد المتوفر، بعد انتشار فيديوهات تصوّر معبر رفح بعد اقتحامه من قوات الاحتلال والسيطرة عليه على مدار حوالي شهر ونصف شهر، وقد دُمّر بالكامل في جهتي الاستقبال والمغادرة.

وتزايدت تدريجياً كشوف المسافرين الفلسطينيين الصادرة عن وزارة الخارجية المصرية، التي كانت مخصّصة أصلاً لسفر المصريين الذين كانوا في قطاع غزة، منذ بدء الحرب الإسرائيلية، وبدأت تضم أسماء عشرات الفلسطينيين بعد دفعهم مبالغ مالية عبر «سماسرة»، ليُجرى تسجيلهم في هذه الكشوف التي يُعلن عنها بشكل يومي عبر وزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة، ليصار بعدها إلى تنسيق سفرهم عبر معبر رفح مقابل دفع مبالغ مالية. وأصبح الفلسطينيون يُقبلون على الدفع لهؤلاء السماسرة، بدلاً من التوجّه إلى شركة هلا للسياحة المملوكة لرجل الأعمال إبراهيم العرجاني. وكانت الشركة تتقاضى 5000 دولار على كل مسافر فلسطيني، و2500 دولار عن كل طفل عمره دون 16 عاماً، وتُصدر كشوف شركة هلا يومياً بنحو 300 مسافر، فيما كشوف وزارة الخارجية تقدر الأعداد بها ما بين 100 إلى 150 اسماً فقط.

> تعرّض محيط معبر رفح ومحور صلاح الدين لقصف متكرر

على الرغم من الجهود المستمرة لفتح معبر رفح أمام الإمدادات والمساعدات، ظلت التحديات الأمنية الكبيرة على الحدود قائمة واستمر القصف الإسرائيلي على مناطق قريبة من المعبر. ونتيجة لإغلاق المعبر والتدمير الذي لحق بالبنية التحتية، تفاقمت الأزمة الإنسانية في غزة بشكل حاد، مع نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود. وتعرّض محيط معبر رفح ومحور صلاح الدين لقصف إسرائيلي متكرر، وذلك بذريعة استهداف الأنفاق التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية لتهريب الأسلحة والبضائع. هذه الهجمات أدت إلى تدمير أجزاء من البنية التحتية للمعبر، ما أعاق القدرة على استخدام المعبر بفعالية في بعض الأوقات، وزاد من التوتر بين مصر وإسرائيل، حيث اعتبرت القاهرة أن هذا القصف يشكل تهديداً لأمنها القومي.

شرق غرب

تظاهرات داعمة لغزة ولبنان

تظاهر عشرات الآلاف الأشخاص في دول عدة، منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، مساء السبت وأمس الأحد، دعماً لغزة ولبنان، وإحياءً لمرور عام على «طوفان الأقصى»، والعدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وفي واشنطن، حاول رجل قدّم نفسه على أنه صحافي إحراق نفسه خلال تظاهرة أمام البيت الأبيض شارك فيها أكثر من ألف شخص رافعين الأعلام الفلسطينية واللبنانية، لكنه نجا. كما شارك عشرات الآلاف المتظاهرين في وسط لندن بتظاهرة مندّدة بالعدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان. وفي باريس، تجمع المتظاهرون من ساحة الجمهورية حتى ساحة كليشي، بمشاركة حزب فرنسا الأبية.

(العربي الجديد، فرانس برس)

مؤسسات الأسرى الفلسطينية تطالب باعتقال نتنياهو

طالبت مؤسسات الأسرى الفلسطينية، أمس الأحد، المحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وضباط جيش الاحتلال، وذلك في مؤتمر صحافي في قاعة بلدية البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة، عقدته في ذكرى مرور عام على حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة، وشنّ الاحتلال حرباً انتقامية ضد الأسرى في سجونه.

(العربي الجديد)

اعتقال 15 فلسطينيا في الضفة الغربية

أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال اعتقلت، بين مساء أول من أمس السبت وصباح أمس الأحد، 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية المحتلة. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 11 ألفاً و100 مواطن من الضفة منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدو

خلال عام من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أفشل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو كل مقترحات وقف الحرب والتوصل إلى صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، أكان عبر استخدام تهديدات حلفائه في الحكومة، أم بشروط وضعها هو، وكل ذلك كي لا يوقف هذا العدوان مع رهانه على الضغط العسكري لاستعادة المحتجزين، وهو ما فشل

هكذا راوغ نتنياهو لتحقيق أهدافه

عام من إفشال مقترحات وقف الحرب

- حسابات سياسية ورهان على الضغط العسكري لاستعادة المحتجزين تعطل صفقات عملت عليها الولايات المتحدة وقطر ومصر
- محطات وقرارات تكشف مسار إغراق المفاوضات بالتفاصيل وصولاً إلى إعلان الحرب على لبنان واستبعاد حصول تفاهمات جديدة

حيفا ـ **نايف زيداني**

مرة تلو الأخرى، أحبط رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على مدار عام كامل من حرب الإبادة على قطاع غزة أي صفقة محتملة لتبادل الأسرى مع حركة حماس، ووقف الحرب واستعادة 251 إسرائيلياً محتجزاً في القطاع منذ عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لا يزال 101 منهم في الأسر، باستثناء الصفقة الوحيدة التي قادها الوسطاء، قطر ومصر والولايات المتحدة، وتخللتها هدنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. حينها أطلقت إسرائيل سراح 240 أسيراً فلسطينياً من نساء وأطفال، فيما أطلقت «حماس» سراح 81 إسرائيلياً و25 أجنبياً. تعتقد إسرائيل أن نحو نصف المحتجزين ما زالوا على قيد الحياة، وهي التي سبق أن قتلت العديد منهم في عملياتها العسكرية، وفوّتت أيضاً عدة فرص لاستعادتهم، بسبب حسابات منها سياسية لدى نتنياهو، الذي فضّل مراعاة مواقف ومطالب بعض شركائه في الائتلاف الحكومي الذين رفضوا جميع مقترحات الصفقة. نتنياهو الذي وافق على إطلاق سراح أكثر من ألف أسير فلسطيني مقابل الجندي جلعاد شاليط عام 2011، هو ذاته الذي يردد أن الضغط العسكري هو السبيل لاستعادة المحتجزين، لكن حكومته استعادت جزءاً منهم جثثاً. ولكن كيف أحبط نتنياهو الصفقة مرة تلو الأخرى منذ الصفقة السابقة؟ هذه أبرز المحطات والقرارات وفق ما كشفته الأحداث أو أوردته وسائل إعلام عبرية.

انهيار التفاهمات

في الليلة الواقعة بين 30 نوفمبر/ تشرين الثاني والأول من ديسمبر/ كانون الأول 2023، انهارت التفاهمات بين إسرائيل و«حماس». أُطلِق سراح 81 إسرائيلياً في صفقة نوفمبر، وهي الوحيدة حتى الآن منذ بداية الحرب، بالإضافة إلى 25 رهينة آخرين من جنسيات أجنبية. وفي النهار التالي، استأنف الاحتلال القتال في قطاع غزة، بحجة رفض «حماس» تسليم قائمة جديدة بأسماء من سيُطلَق سراحهم. وفي الوقت الذي واجهت فيه المفاوضات صعوبات، بدأت التهديدات لأول مرة من قبل الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، أبرز حليفين لنتنياهو في ائتلافه الحاكم، على خلفية تقارير تفيد بأن إسرائيل تدرس على ما يبدو إبرام صفقة شاملة تشمل إنهاء الحرب. تهديدات عادت مراراً وتكراراً، طوال الأشهر الماضية، لكن نتنياهو نفسه أراد أيضاً إطالة أمد الحرب، واستخدم الوزيرين ذريعة أمام الوسطاء، خصوصاً الولايات المتحدة، زاعماً أن حكومته قد تكون في خطر. في 13 ديسمبر رفض نتنياهو عرض رئيس «الموساد» ديفيد بارنيع للسفر إلى قطر في محاولة للتقدّم بصفقة أخرى. وفي الـ21 من الشهر نفسه، أوعز إلى فريق المفاوضات بالاستماع فقط إلى ما يعرضه الوسطاء. وفي 24 ديسمبر، طُرحت مبادرة مصرية لصفقة على ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار، يجري في نهايتها إنهاء الحرب، فيما منع نتنياهو في اليوم التالي، وزير الأمن يوآف غالانت من إجراء مناقشة خاصة مع رئيس «الموساد» حول صفقة تعيد المحتجزين الإسرائيليين. بعد نحو أسبوع أعلنت حركة حماس من جهتها تعليق المحادثات مع الوسطاء بعد اغتيال الاحتلال نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري في بيروت في 2 يناير/ كانون الثاني 2024. وفي الفترة نفسها تبنّى مجلس إدارة الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب) نهج عدم التحدّث مع الوسطاء عن الآلية التي تحدد عدد الأسرى الذين يُطلق سراحهم في الصفقة، إذ افترضت إسرائيل أن التركيز على هذه القضية سيُفشل المفاوضات، وليس بالضرورة من جانب «حماس»، بل من جانبها هي، وهو ما عكسته أقوال سموتريتش، الذي عمد نتنياهو في أكثر من مناسبة إلى تسريب معلومات له ليكشفها بدوره على الملأ ويفشل الصفقة. وقال سموتريتش: «أعارض صفقة، تكون فيها الآليات أكبر (آليات إطلاق أسرى فلسطينيين)، والهدنة أطول». ولم تكن التفاصيل التي نُشرت في تقارير إعلامية بشأن موافقة إسرائيل على إطلاق سراح ما بين 18 إلى 33 محتجزاً ضمن الصفقة الإنسانية غريبة عنه على الإطلاق. داخل غرفة «كابينت الحرب»، الذي هو ليس جزءاً منها، كان الحديث يدور عن صفقة من ثلاث مراحل، تشمل كل واحدة منها هدنة لمدة 42 يوماً، يوم واحد لكل محتجز.

واصل نتنياهو التشدد في مواقفه إزاء أي صفقة محتملة، طوال شهر فبراير/ شباط 2024، فيما حاول المستوى المهني الإسرائيلي التوصّل إلى صفقة إنسانية قبل بدء شهر رمضان، تعيد جزءاً من المحتجزين الإسرائيليين، بانياً على حاجة سكان قطاع غزة للمساعدات الإنسانية. وسمح نتنياهو من التوجه لجولة أخرى من المحادثات في القاهرة. في 22 مايو، قررت عائلات لمراقبات في الجيش الإسرائيلي من ناحل عوز أسيرات في غزة، نشر مقطع فيديو من اعتقالهن واقتيادهن للقطاع، ما أعاد الضغط مرة أخرى إلى مناقشات «كابينت الحرب» بشأن الحاجة إلى صفقة، بتأييد جميع الوزراء، فيما بقي نتنياهو وحيداً في هذه القضية. وأدى هذا إلى استئناف الفريق المفاوض اتصالاته، فيما وافق «كابينت الحرب» على ما سيُسمى لاحقاً «مقترح نتنياهو».

عرضت إسرائيل في «مقترح نتنياهو»، بحسب تقارير إسرائيلية وأجنبية، «تهدئة دائمة تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة بأكمله، وإعادة بناء غزة، وفتح المعابر الحدودية، وتسهيل حركة الأشخاص ومرور البضائع». واقترحت إسرائيل في الوثيقة نفسها، البدء بـ«الانسحاب إلى شارع الرشيد شرق شارع صلاح الدين»، ووافقت أيضاً على «الانسحاب من وسط قطاع غزة، بما في ذلك محور نيتساريم (الذي يقسم القطاع)، من دون أن يمرّ مسلحون للشمال (إلى شمال القطاع)». وفي بند آخر، فإن إسرائيل «توافق على إعلان تهدئة دائمة ووقف جميع الأعمال العسكرية والعدائية بصورة دائمة»، لكن يبدو أن نتنياهو كان يراوغ مجدداً، بحسب ما سيتبيّن لاحقاً.

في 31 مايو 2024، أشار الرئيس الأميركي جو بايدن إلى مقترح نتنياهو، مصرّحاً: «اقترحت إسرائيل اتفاقاً جديداً وشاملاً لوقف إطلاق النار. هذا مقترح لوقف دائم لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع المختطفين». وعلى الرغم من أن نتنياهو بنفسه صاغ المقترح الذي عرضه بايدن، إلا أن ديوان نتنياهو تنصّل منه فجأة. وجاء في بيان صادر عنه حينها «شروط إسرائيل لإنهاء الحرب لم تتغير: تدمير قدرات حماس العسكرية وحكمها، وإطلاق سراح جميع الرهائن، والتأكد أن غزة لن تشكل بعد الآن تهديداً لإسرائيل». وبعد يوم واحد من ذلك في 2 يونيو، أعلن بن غفير أنه «إذا استمر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في قيادة هذه الصفقة، فسنفكّك الحكومة».

تعطيل جديد

في شهر يوليو/ تموز 2024، كان واضحاً أن حركة حماس تتجه للموافقة على مقترح نتنياهو الذي عرضه بايدن، بعد مؤشرات إيجابية سبقت الموافقة الرسمية، الأمر الذي من شأنه إحراج نتنياهو، وإثارة حفيظة بعض شركائه في الائتلاف. وقال سموتريتش في 2 يوليو: «نرى المزيد والمزيد من مؤشرات الانكسار لدى حماس، والمزيد من قادة حماس يشعرون باقتراب نهايتهم. ولن أفاجأ إذا ردّ السنوار بشكل إيجابي على مقترح الصفقة الذي حصل عليه، بعد أشهر من الرفض، لأنه في حالة ارتباك، ويدرك أننا قريبون جداً من النصر، وعليه يرغب في إنقاذ نفسه وسلطة حماس في غزة. وتحديداً من أجل ذلك، ليس هذا هو وقت التوقّف (عن الحرب)».

ومرة أخرى بدا واضحاً أن سموتريتش تلقّى معلومات من مصدر «مجهول»، هو عملياً نتنياهو، بعدما فُهم إسرائيلياً في مشاورات مغلقة، أن «حماس» تميل إلى قبول الصفقة وإبداء تنازلات. وعندما وصل جواب «حماس»، اعتبره فريق التفاوض الإسرائيلي، أنه أفضل رد تلقّوه حتى الآن. إلا أن مكتب نتنياهو نشر لأول مرة بياناً باسمه أعلن فيه أن «إسرائيل لن توافق على عودة آلاف المسلحين إلى شمال قطاع غزة، ولن تسمح بتهريب الأسلحة إلى حماس من مصر». بهذا وضع نتنياهو محور صلاح الدين (فيلادلفي) الحدودي بين قطاع غزة ومصر شرطاً واضحاً وصريحاً لأول مرة. وقبيل مغادرة نتنياهو واشنطن، في الزيارة التي ألقى خلالها خطاباً في الكونغرس في 24 يوليو، ضغط عليه الأميركيون لإرسال اقتراح مكتوب آخر، الذي سُمي فيما بعد «وثيقة التوضيح». وطلب نتنياهو من هناك ضمان وجود آلية لمنع عودة المسلحين إلى شمال قطاع غزة. وفي الخريطة المرفقة مع الوثيقة المقدّمة لاحقاً، اقترحت إسرائيل أن يقوم جيش الاحتلال فقط بتقليص قواته في محور صلاح الدين مع البقاء في المحور. قبل ذلك، شهدت جلسة «الكابينت» أجواءً صاخبة وصراخاً، حيث قرر نتنياهو أن يتخذ الوزراء قراراً رسمياً بالبقاء في محور صلاح الدين. وحصل ذلك على الرغم من مناشدات كبار المسؤولين الأمنيين بأن وقت المحتجزين الإسرائيليين في غزة ينفد. وعلى مدار شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين، وصولاً إلى اليوم، الذي يتوّج عاماً كاملاً من حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، لم يحدث أي تقدّم يُذكر بشأن الصفقة، حتى أن الولايات المتحدة وصلت إلى حد الإحباط من سلوكيات نتنياهو، وأعرب مسؤولون أميركيون غير مرة، أنه يصعب إبرام صفقة قبل الانتخابات الأميركية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

تظاهرة في تل أبيب تطالب بصفقة لتبادل الأسرى، سبتمبر الماضي (جاك غويز/فرانس برس)

إخفاق الضغط العسكري

استعاد الاحتلال في يوليو/تموز الماضي جثامين ستة محتجزين إسرائيليين من نفق، فيما قالت المؤسسة الأمنية إنه كان يمكن إنقاذهم من خلال صفقة. هنا، بالإضافة إلى مرات سابقة قتل فيها جيش الاحتلال محتجزين إسرائيليين بقصف أو خلال محاولة تحريرهم، ثبت مرة أخرى فشل النظرية التي حاول بنيامين نتنياهو (الصورة) وعدد من شركائه تسويقها، بأن المزيد من الضغط العسكري يزيد من احتمالات استعادة المحتجزين.

الوقت لتخدير الشارع الإسرائيلي

راهن بنيامين نتنياهو على الوقت في تخدير الشارع الإسرائيلي، وصمد في وجه تظاهرات مطالبة بصفقة، حتى تراجعت، بل أصبح هناك من يلوم أهالي المحتجزين، الذين اتهموا نتنياهو بالتضحية بأبنائهم. وتعزز ذلك لديهم مع إعلان الجبهة الشمالية (مع لبنان) جبهة الحرب الرئيسية. حاول مسؤولون، ومنهم وزير الأمن يوآف غالانت (الصورة)، الترويج بعد نقل الثقل إلى جبهة لبنان، أن أحد أهداف الحرب لا يزال استعادة المحتجزين.

إجهاض قمة باريس الأولى

في 28 يناير/كانون الثاني الماضي، توجّه رئيس «الموساد» ديفيد بارنيع (الصورة) إلى ما سيُعرف بقمة باريس الأولى. وأعلن مكتب بنيامين نتنياهو أن اللقاء كان بناءً، لكن بعد يومين هدد إيتمار بن غفير بأن إبرام صفقة يعني أنه «لن يكون لهذه الحكومة حق في البقاء». توالت التهديدات من قبل شركاء نتنياهو في الائتلاف، ليكثّف حديثه عن صعوبات تواجه اتصالات الصفقة، ما يعني إفشاله ما وصف باللقاء البنّاء.

لفريق المفاوضات الإسرائيلي، بالتحدّث مع الوسطاء بشأن ذلك، لكنه منعه من إبداء مرونة، ولم يسمح له إلا بالاستماع.

إفشال الصفقة وتعديلات جديدة

في 8 مارس/ آذار 2024، طلبت قيادات سياسية وأمنية إسرائيلية توسيع التفويض الممنوح للفريق المفاوض، لكي يتمكّن من إبداء مرونة خلال المحادثات مع الوسطاء، لكن نتنياهو استمر في الرفض. وفي 16 مارس، امتنع نتنياهو عن عقد «الكابينت» وتوسيع التفويض، على الرغم من المناشدات. في 25 إبريل/ نيسان 2024، اتفق نتنياهو والوزراء في «كابينت الحرب» على الحد الأدنى من عدد المحتجزين الذي يمكن لإسرائيل أن توافق مقابله على صفقة جزئية. صُنّف العدد على أنه سري جداً، ووافق نتنياهو تحت ضغط أعضاء في «الكابينت»، لطاقم المفاوضات البدء بالتقدّم. وخلال جلسة جمعت فريق التفاوض مع البعثة المصرية في فندق في تل أبيب من أجل محاولة المضي قدماً، سُرّب إلى سموتريتش، من ديوان نتنياهو، المقترح الذي يجري العمل عليه. وبعد لقاء شخصي جمع نتنياهو وسموتريتش، قال الأخير خلال جلسة لـ«الكابينت»: «هذه صفقة سيئة... سأحلّ الحكومة». وفي 28 إبريل، أدلى سموتريش بتصريحات على الملأ حذر فيها نتنياهو: «إذا قررت رفع العلم الأبيض، فلن يكون للحكومة التي ترأسها أي حق في الوجود». وفي مساء اليوم نفسه، أجرى نتنياهو مشاورات هاتفية، مستثنياً الوزير وعضو حكومة الحرب آنذاك بيني غانتس، وأدخل مرة أخرى تغييرات على تفويض الفريق الإسرائيلي.

وفي شهر مايو/ أيار 2024، وافقت إسرائيل من خلف الكواليس، على مناقشة تهدئة طويلة الأمد في غزة، لكن سرعان ما ظهر ما يُفشل الصفقة كما في كل مرة. في الأول من مايو، أشارت تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن زعيم حركة حماس في غزة يحيى السنوار (قبل أن يصبح لاحقاً رئيساً للمكتب السياسي للحركة)، سيوافق على الصفقة. لكن في 2 مايو، أوعز نتنياهو باجتياح رفح، ما أثار غضب ومعارضة وزراء في «الكابينت»، معتبرين أن هذا سيؤدي بالتأكيد إلى إلغاء الصفقة المطروحة. في 4 مايو، نقلت وسائل إعلام عبرية، عن نتنياهو، تحت الاسم المستعار «مسؤول سياسي كبير» بياناً لم يرجع فيه إلى «كابينت الحرب»، جاء فيه: «إسرائيل لن توافق على إنهاء الحرب كجزء من الصفقة». وفي 5 مايو منع نتنياهو الوفد الإسرائيلي،